أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/03/03م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

البيت الابيض: لم نطرح صفقة العصر بعد 3

بوتين يشيد بأسلحة روسية جديدة "لا تقهر" في مواجهة واشنطن..... 4

أبرز 15 استقالة وإقالة منذ دخل ترامب البيت الأبيض..... 6

عندما لم تسقط السماء على الأرض..... 9

مشهدية الصراع الدولي على المنطقة والمأزق العربي..... 11

الحرب الباردة الثانية 14

مخاوف أميركية من عسكرة ترامب السياسة الخارجية 17

وزير دفاع أمريكا الأسبق يرسم صورة قاتمة لسوريا والمنطقة..... 20

فوضى إدارة ترامب تتعمق: هل يكون مكماستر أحدث المغادرين؟..... 21

بوتين يشهر السلاح النووي بوجه خصومه: تباهٍ بترسانة متفوقة 23

روسيا كإمبريالية مجرمة..... 26

مستقبل كوشنر على المحك..... 29

إدارة ترامب طرحت إنهاء الحصار الجوي على قطر قبل قمة كامب دايفيد 31

يديعوت أحرنوت: ترامب يريد انشاء دولة فلسطينية على حدود 67 بشرط ؟!..... 32

المساعدات العسكرية الأميركية للشرق الأوسط.. من أجل استقراره..... 33

"الصفقة" مجرد ورقة ترامبية 35

الصين.. وليست روسيا..... 37

روسيا تقود الإبادة في الغوطة أم يقودها الأسد والإيرانيون؟..... 40

ريتشارد هاس.. ملامح عصر الفوضى..... 44

سفير تركي سابق: 5 بلدان اتفقت خلال اجتماع سري على إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط..... 47

بوتين: انهيار الاتحاد السوفيتي كارثة ولو استطعت لمنعته..... 49

أوهام الحل الدولي..... 50

البيت الابيض: لم نطرح صفقة العصر بعد

بيت لحم – معا– 1\3\2018

قالت المتحدثة باسم البيت الابيض، يوم الخميس، ان الادارة الامريكية لم تطرح ما تعرف بـ"صفقة العصر". وأضافت ان "التقرير التي نشرت حول الموضوع كاذبة".

وكانت مصادر دبلوماسية في العاصمة الفرنسية أماطت اللثام عن بعض ما ستتضمنه، الخطة الامريكية للسلام في الشرق الأوسط المعروفة باسم "صفقة العصر"، ويستدل مما تم الكشف عنه أن "الطرف المنزعج" سيكون الطرف الفلسطيني، وفقا لما أوردت صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية.

وتفيد معلومات المصادر المشار إليها الى أن واشنطن تنوي عرض خطتها في إطار "مؤتمر دولي" يُعقد في إحدى العواصم العربية وعلى الأرجح في مصر وبحضور إسرائيل.

واستناداً إلى الخطة المذكورة، يمكن لواشنطن وعواصم أخرى أن تعترف بدولة فلسطين، كما لا تستبعد أن تقبل القدس الشرقية عاصمة لها شرط أن تكون القدس القديمة تحت "ولاية دولية".

أما بخصوص ملف اللاجئين، فإن خطة كوشنير – غرينبلات تنص على بقائهم حيث هم وتجنيسهم في دول اللجوء مع تقديم تعويضات لهم. لكن ذلك يعني تخلي الفلسطينيين عن حق العودة.

واللافت في الخطة، وفقا لما نشرته صحيفة "الشرق الأوسط"، أنها تنص على قيام دولة فلسطينية "محدودة السيادة" ومنزوعة السلاح وليس على حدود الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967، إذ ستبقى منطقة غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية، كما أن المستوطنات الكبرى ستبقى مكانها مقابل تفكيك بعض المستوطنات الصغيرة.

بوتين يشيد بأسلحة روسية جديدة "لا تقهر" في مواجهة واشنطن

موسكو – "القدس" دوت كوم– 2\3\2018

أشاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الخميس بأسلحة جديدة "لا تقهر" كالغواصات الصغيرة والطائرات الاسرع من الصوت التي طورتها روسيا لمواجهة التهديدات الجديدة التي تطرحها الولايات المتحدة، فاطلق على ما يبدو سباقا جديدا للتسلح مع واشنطن.

ويحدد الخطاب السنوي للرئيس الروسي أمام البرلمان الاسس، وخصوصا الاقتصادية والاجتماعية والاولويات، قبل اسبوعين من انتخابات رئاسية يبدو بوتين واثقا بالفوز فيها لانعدام وجود معارضة حقيقية، وستتيح له حكم البلاد حتى 2024.

وبعدما وعد بتدابير لمكافحة السرطان، وتحسين شبكة الطرق، واستحداث أماكن في دور الحضانة، عدد بوتين لنحو ساعة أحدث الاسلحة الروسية مع صور معدة على الكومبيوتر ورسوم بيانية واشرطة فيديو.

وعرض بوتين نماذج جديدة للصواريخ العابرة للقارات "غير المحدودة المدى" ولغواصات صغيرة تعمل بالدفع النووي وصولا الى سلاح لايزر "من المبكر جدا طرح تفاصيله".

وقال "لا احد أراد التحدث معنا، ولا احد اراد الاستماع الينا. استمعوا الينا الان"، فأثار هتافات النواب المجتمعين في مبنى تاريخي قرب الكرملين.

وهذه الاسلحة الجديدة، كما قال هي رد على النشاط العسكري للولايات المتحدة التي تريد نشر دروعها المضادة للصواريخ في اوروبا الشرقية وكوريا الجنوبية، وتبنت لتوها عقيدة عسكرية جديدة تهدف الى تزويد الولايات المتحدة بأسلحة نووية جديدة.

واذا كان بوتين قد اكد انه "لا يهدد أحدا" وانه لا ينوي "استخدام هذه القدرة بطريقة هجومية"، فان اقواله تنطوي على نبرة عسكرية تذكر باجواء الحرب الباردة وتتصاعد باستمرار بين موسكو وواشنطن على رغم وعود المصالحة التي اطلقها دونالد ترامب.

وتأتي أيضا في وقت يعرب الخبراء عن القلق من تصعيد ومن مستقبل معاهدة ستارت الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة حول خفض الاسلحة الاستراتيجية، على رغم ان القوتين العظميين تؤكدان احترام واجباتهما.

واعرب بوتين عن "الامل" في ان يكشف خطابه "اي معتد محتمل والتصرفات غير الودية حيال روسيا، كنشر الدروع المضادة للصواريخ واقتراب حدودنا من البنى التحتية لحلف شمال الاطلسي".

وانتقد الاستراتيجية الاميركية الجديدة التي تسهل كما قال استخدام السلاح النووي. واكد انه في حال استخدام القنبلة النووية ضد روسيا او حلفائها "فان الرد سيكون فوريا مع كل العواقب التي تنجم عنه".

وقال وزير الدفاع سيرغي شويغا ان الاسلحة الروسية باتت قادرة على "تخطي كل الانظمة الموجودة المضادة للصواريخ". واضاف في بيان ان "هذه /المظلة/ الدفاعية المضادة للصواريخ تبين انها /مخترقة/".

اعتبر المحلل السياسي الكسي ماكاركين ان خطاب بوتين ذا الابعاد العسكرية "يتوجه قبل كل شيء الى جمهور داخلي" قبل اسبوعين من الانتخابات.

واوضح لفرانس برس ان "بوتين يحدد افاقا للمستقبل يكون فيها النظام الصحي عصريا والمدارس جديدة والصواريخ قادرة. انه مثال للقوة التي يحلم بها الناس وتجذب الناخبين".

ترشح بوتين الذي يتولى قيادة روسيا منذ اكثر من 18 عاما، لولاية رابعة مدتها ستة اعوام، في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في 18 اذار/مارس، ومن المتوقع ان يحرز فيها فوزا كبيرا، في ظل الغياب الملحوظ لمنافسه الرئيسي اليكسي نافالني.

وعلى رغم وعود الحملة لدى عودته الى الكرملين في 2012 بعد اربعة اعوام في منصب رئيس الوزراء، تميزت ولايته الأخيرة بتراجع مستوى المعيشة وازدياد الفقر، نتيجة ارتفاع الأسعار الناجم بين 2014 و2016 عن تراجع اسعار النفط والعقوبات الغربية.

وقد وعد بوتين بتحسين مستوى حياة الروس، وخفض معدل الفقر "غير المقبول" الى النصف في السنوات الست المقبلة.

وشدد على ضرورة تحسين "رفاهية" الشعب والاستثمار في البنى التحتية والقطاع الصحي للحؤول دون "تأخر" روسيا، وهذا ما يشكل، كما قال، "العدو الاول".

واكد الرئيس الروسي ان السنوات المقبلة ستكون "حاسمة"، مشددا على أهمية التقدم التكنولوجي حتى لا تتخلف روسيا التي أشاد ب "امكاناتها الهائلة" في هذا المجال، عن اللحاق "بالثورة التكنولوجية".

أبرز 15 استقالة وإقالة منذ دخل ترامب البيت الأبيض

الأناضول 2\3\2018

أعلنت مديرة الاتصالات في البيت الأبيض، هوب هيكس، أمس، استقالتها من منصبها، على أن تترك مهامها كليا خلال الأسابيع المقبلة.

هيكس لم تذكر سببا لاستقالتها، واكتفت بالقول في نص الاستقالة: "أعجز عن إيجاد كلمات أعبر فيها عن امتناني للرئيس (دونالد) ترامب".

وشهدت فترة ترامب الرئاسية، التي بدأت في 20 كانون ثان الماضي، عددا من الاستقالات والإقالات كما يلي:

- 28 شباط 2018:

استقالت مديرة الاتصالات في البيت الأبيض، هوب هيكس (29 عاما)، وهي أحد أكثر مساعدي ترامب ولاء له، إذ تعمل لصالح عائلته منذ عام 2012.

- 27 شباط 2018:

أعلن جوش رافائيل، المتحدث باسم صهر ترامب وكبير مستشاريه، جاريد كوشنر، وزوجته إيفانكا ترامب، مغادرته البيت الأبيض خلال الشهرين المقبلين.

- 9 شباط 2018:

استقال ديفيد سورنسن، كاتب خطابات البيت الأبيض، من منصبه، بعد توجيه اتهامات له بالعنف الأسري، نفى صحتها.

- 7 شباط 2018:

استقال روب بورتر، سكرتير موظفي البيت الأبيض، بعد أيام من تقارير صحفية أفادت بأنه مارس العنف بحق زوجتين سابقتين له.

- 13 كانون أول 2017:

أفاد البيت الأبيض بأن أوماروسا مانيجولت نيومان، إحدى مستشارات ترامب، ستغادر منصبها؛ إثر خلاف بينها وبين كبير موظفي البيت الأبيض، الجنرال جون كيلي.

- 18 آب 2017:

غادر ستيف بانون منصب كبير مستشاري ترامب للشؤون الاستراتيجية. وأفادت تقارير صحفية بأنه لم يستقل، وإنما أقاله ترامب.

-31 تموز 2017:

إقالة أنتوني سكاراموتشي من منصب مدير الاتصالات في البيت الأبيض، بعد عشر أيام فقط من توليه المنصب.

-28 تموز 2017:

استقال رينسيب بريبوس، كبير موظفي البيت الأبيض، بعد اختيار الجنرال جون كيللي ليحل محله.

-21 تموز 2017:

استقال المتحدث باسم البيت الأبيض، شون سبايسر، بعد اختيار أنتوني سكاراموتشي لمنصب مسؤول الاتصالات بالبيت الأبيض.

-30 أيار 2017:

استقال مايك دوكي، مدير الاتصالات في البيت الأبيض، بعد ثلاثة أشهر فقط على توليه منصبه.

-9 أيار 2017:

إقالة جيمس كومي، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية؛ بذريعة إعطاء كومي معلومات غير دقيقة للكونغرس بشأن رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، هيلاري كلينتون (منافسة ترامب الديمقراطية في انتخابات 2016).

-8 نيسان 2017:

إقالة كي تي ماكفارلاند من منصب نائبة مستشار الأمن القومي، وترشيحها لمنصب السفيرة الأمريكية لدى سنغافورة.

-30 أذار 2017:

استقالة كيتي والش من منصب نائب كبير موظفي البيت الأبيض.

-13 شباط 2017:

استقالة مايكل فلين من منصب مستشار الأمن القومي، عقب تقديمه معلومات كاذبة لنائب الرئيس مايك بنس، بشأن مباحثات فلين مع السفير الروسي لدى واشنطن.

-30 كانون ثان 2017:

إقالة سالي ياتس، وزيرة العدل بالوكالة، لرفضها الدفاع عن قرار ترامب منع سفر فئات من رعايا ست دول ذات غالبية مسلمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما لم تسقط السماء على الأرض

د. محمد السعيد إدريس الخليج 2\3\2018

لم تسقط السماء على الأرض.. هذا ما يردده كبار المسؤولين الأمريكيين، وفي مقدمتهم السفيرة نيكي هايلي، رئيسة الوفد الأمريكي بالأمم المتحدة في تبرير قرار الرئيس دونالد ترامب التعجيل بنقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس، ليتزامن هذا الحدث مع ذكرى النكبة. كانت القدس هي آخر الخطوط الحمر العربية التي أخذت تتساقط الواحدة تلو الأخرى وتتساقط معها الكثير من الثوابت التي كانت تحكم الصراع مع العدو «الإسرائيلي» الذي لم يعد صراعاً، بل بات محض «وجهة نظر».

قبل أن يعلن الرئيس الأمريكي قراره الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، ويقرر نقل سفارة بلاده إليها، كان مثل هذا القرار من المستحيلات العربية والإسلامية، وهذا ما أدى إلى تكريس أسطورة «إلا القدس!!»، ما جعل العالم يتهيب حدوث مثل هذا الإجراء، ويتصوّر أنه لو حدث سوف تسقط السماء على الأرض، وجاء ترامب ليسقط المحرمات، ليجد قبولاً ضمنياً، أراد أصحابه تجميله وتمرير تجرع السم رشفة تلو الأخرى، بأن هذا القرار لن ينفذ قبل نهاية عام 2018، وربما يؤجل لانتهاء مفاوضات مشروع ترامب للتسوية «صفقة القرن» التي ربما تفضي إلى تقسيم القدس بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين.

راقب الأمريكيون ردود الفعل العربية والإسلامية، وعندما تأكدوا أن «السماء لم تقع على الأرض» بعد قرار ترامب، قرّروا إجبار العرب على تجرّع السم دفعة واحدة، بإعلان القرار الجديد، أن يتم التعجيل بنقل السفارة تزامناً مع احتفالات دويلة الاحتلال بذكرى تأسيسها السبعين يوم 14 مايو المقبل، بغية وضع المزيد من الملح على جروح العرب النازفة.

صفعة أمريكية أخرى للعرب، يتكرر المشهد. فقد اهتم العرب وانشغلوا بتوصيف القرار وتحليله، وبعضهم اعتبره عقاباً أمريكياً على تجاوزات الرئيس الفلسطيني محمود عباس للإرادة الأمريكية، ورفضه القبول ب «صفقة القرن»، وذهابه ليطلب من مجلس الأمن عقد مؤتمر دولي يتولّى مسؤولية البحث عن مسار بديل للسلام في الشرق الأوسط بدلاً من «الوسيط الأمريكي».

اللافت أن القرار الجديد للإدارة الأمريكية بنقل السفارة إلى القدس مع احتفالات ذكرى تأسيس «إسرائيل»، جاء متزامناً مع استعدادات اللجنة العربية المعنية بالقدس الاجتماع مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي

للبحث في إمكانية إحياء عملية السلام، ما يعني أن واشنطن تريد التأكيد أنه لا بديل عن الدور والحل الأمريكيين.

على الجانب الآخر كانت «إسرائيل» وقادتها يرتشفون كؤوس النشوة بقرار الرئيس الأمريكي، وعلى رأسهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي خاطب الرئيس ترامب امتناناً وتقديراً، بقوله: «أنت صديق عظيم لدولة «إسرائيل»»، كما وجّه الدعوة للرئيس ترامب لحضور حفل تدشين السفارة في احتفالات «إسرائيل» بالذكرى السبعين لقيامها.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ولكن «الإسرائيليين» كانوا حريصين على توصيل رسائل أخرى موازية للعرب، لها علاقة وثيقة بتلك «الأبعاد بالغة المغزى والتاريخية» لقرار التعجيل بنقل السفارة الأمريكية للقدس، عبّروا عن ذلك على لسان شلومو شامير السفير «الإسرائيلي» السابق في مقال نشرته صحيفة «معاريف» كرّسه للسخرية من المسعى الفلسطيني للجوء إلى مجلس الأمن كبديل عن الوسيط الأمريكي بالقول إن مجلس الأمن «هو المكان الأخير في العالم الذي يمكنه، والقادر على الدفع للأمام لتطلعات الشعب الفلسطيني».

واعتبر شامير أن «الخطأ الاستراتيجي لأبي مازن هو الجهد المعلن والاستعراض الذي يقوم به لاعتبار مجلس الأمن جهة مركزية، مؤثرة وقائدة في المحاولة لإيجاد حل سياسي للنزاع»، مضيفاً أن الولايات المتحدة «هي وحدها القادرة على التعاطي مع النظام»، وموجهاً النصح للرئيس الفلسطيني بأنه «بدلاً من إضاعة الوقت والجهد في عمره المتقدم، ولبس ثوب الضحية في استعراض للمسكنة في خطابه أمام مجلس الأمن، عليه أن يسترضي الرئيس الأمريكي ويحظى بلقاء معه».

أما الرسالة الأخرى، فهي المعنى الذي أرادوه بقتل ياسين السراديح بعد ساعات من اعتقاله من منزله في مدينة أريحا قتلاً بشعاً، يحمل المغزى الذي فهمه نتنياهو من قرار ترامب. فقد كشفت نتائج التشريح أن الشهيد تعرّض للضرب المبرح الذي أدى إلى إصابته بكسور في الرقبة والرأس والصدر والأكتاف، وبعدها تعرّض لإطلاق النار عليه من «المسافة صفر» في «منطقة أسفل البطن. إعدام ميداني وعن سبق إصرار ودون محاكمة».. إعدام ليس لشخص الشهيد ياسين السراديح وحده، ولكنه إعدام عن عمد وسبق إصرار لكل مسعى لحل الصراع خارج نطاق المشروع «الإسرائيلي»، المدعوم أمريكياً، وتحدٍ صارخ لوهم العرب المتكرر، بأن السماء يمكن أن تقع على الأرض.

رضوان السيد الشرق الأوسط 2\3\2018

ذكّر الفيتو الروسي على مشروع إدانة التدخل الإيراني في اليمن، بالحرب الباردة بالفعل. وهو الأمر نفسه، وإنْ بشكلٍ أكبر فظاعة، ما حصل في مجلس الأمن بشأن الغوطة. فمع أنّ قرار الهدنة العسكرية والإنسانية أُقِرَّ أخيراً، بعد عدة فيتوات روسية؛ فإنّ الاشتراطات الكثيرة، والحالات المتداخلة التي ظهرت كلها في القرار، تجعل من تطبيقه أمراً يشبه الاستحالة. وقد صار من المعروف أنّ هذه المناطق، وليس في الغوطة فقط؛ بل وفي شمالَ حمص وحلب، وقرى إدلب، تبقى معرَّضة للتهجير أو الإخضاع أو الأمرين معاً خلال عام 2018.

لقد كان ينبغي أن تشعر روسيا الاتحادية بالراحة بعد الجهود العسكرية الجبارة والدبلوماسية التي بذلتها طوال 3 سنوات. وبخاصة أنّ لديها حليفين إقليميين كبيرين هما إيران وتركيا. لكنها لا تبدو كذلك. وأول الأسباب هو استيلاء الولايات المتحدة على مناطق شمال شرقي سوريا ذات الثروات البترولية والغازية ومجاري المياه. وإذا كان الروس لهم في سوريا نحو 20 ألف عسكري، إضافة إلى الميليشيات الرسمية وغير الرسمية؛ فإنّ الولايات المتحدة لها ما يزيد على 5 آلاف عسكري أميركي في سوريا؛ إضافة إلى الميليشيات الكردية، والأخرى العربية في التنف وغيرها. وقد كان المعتقد أنه بعد القضاء على «داعش»؛ فإنّ معظم العسكر الأميركي سينسحب. ولذلك أعلن الأميركيون عن إنشاء قوات كردية تقدَّر بثلاثين ألفاً تخلُفُ الأميركيين في حفظ أمن مناطقهم، ومنع عودة «داعش». وما أوقف ذاك التطور أو عدّله هي المعارضة التركية والتدخل في عفرين؛ بل مؤتمر سوتشي بالذات، إذ اندفعت روسيا للتخلص من مسار جنيف، واجتراح حلّ سياسي لا يشاركها فيه غير الإيرانيين والأتراك على تردد. وقد حالت الولايات المتحدة دون حضور المعارضتين السوريتين المسلحة والسياسية في مؤتمر سوتشي فتصدع وفشل. والسبب الثالث للتوتر الروسي بعد تصدع حلّها السياسي، هو كثرة المطالب على بوتين ولافروف من جانب الحلفاء بالذات. والحلفاء ثلاثة الآن، وليسوا اثنين، وهم: إيران وتركيا... وإسرائيل. فلإيران وتركيا قوات على الأرض السورية وميليشيات، وهي تكاد تصطدم بسبب التنافس هنا وهناك في شمال سوريا. ثم إنّ إيران تتوق إلى الاقتراب من الحدود الإسرائيلية والأردنية مثلما فعلت في لبنان. وإسرائيل تهدد بالحرب، ويكون على روسيا منع الحرب بالضغط على الطرفين، لأنّ القتال إذا نشب لا تُعرفُ نهاياته وتداعياته، ومن

المؤكَّد أن يؤثر على موقع روسيا في سوريا، إذ منذ الآن يجري الحديث عن الصراع الإيراني – الإسرائيلي في سوريا، وربما في لبنان.

والولايات المتحدة ليست مرتاحة، لأنها تخشى التورط في النزاع التركي – الكردي، والروس والإيرانيون والنظام السوري لهم مصلحة في إغراقها، كما يغرقون هم. لكنّ واشنطن أكثر راحة في سوريا من روسيا بكثير، فعندها رهينة من جهة وتقول إنها لن تفرج عنها إلا بعد ضمان الأمن لأكراد سوريا، وحصول الحل السياسي الذي يُخرجُ الميليشيات من البلاد. وفي كل وقت تُحرج روسيا في حكاية مجلس الأمن بسبب حصار المدنيين وقتلهم، وبسبب الكيماوي، وبسبب الانقفال الذي يُعاني منه المسار السياسي. وهكذا فإنّ المشهد انقلب لتصبح روسيا هي رمز الهيمنة، وممارِسة الإمبريالية، والمتعرضة كل الوقت للإدانات التي تواجهها بالفيتوات! والتي تجيبُ عنها بأنها تريد تقوية جيشها أربعة أضعاف، وتريد تجربة أسلحتها الجديدة الهائلة، رغم أنّ الذين تقاتلهم لا يملكون الطائرات، بل ولا يملكون المدفعية والدبابات والصواريخ بالغة الهول! الروس يعلمون أنّ المسألة ليست مسألة من يملك سلاحاً أكبر، بل للقوة وجوهها كثيرة التعدد، والولايات المتحدة قدراتها أكبر كثيراً، إنما إذا كانت مهتمة.

هذا هو المشهد الجديد للصراع الحادّ (دبلوماسياً على الأقل) بين الروس والأميركيين، وهو يُلقي بظلاله على المشهد كلّه!

أين العرب؟ هم في مأزقٍ كبير. فالقتال بأكمله دائرٌ على أرضهم، والمقتولون والمهجَّرون منهم في سوريا واليمن وليبيا، ومن قبل في العراق. وهم لا يستطيعون التعزّي بأنّ الولايات المتحدة أقرب إليهم مما هي قريبة من إيران وتركيا بالطبع. لكنّ ترمب مع إسرائيل في شتى القضايا وفي الطليعة مسألة القدس، وعملية السلام. وإذا كانت روسيا تحت وطأة الفيتو في سوريا، فالولايات المتحدة تحت هذه الوطأة في مسألة فلسطين والقدس. ثم إنهم جميعاً، أي العرب، لا يملكون مواجهة أيٍّ من الطرفين الكبيرين إلى حدود الخصومة أو العداوة، كما أنهم، باستثناء فلسطين، لا يستطيعون الاتفاق على مقادير الحدّ الأدنى. وهم لا يستطيعون التوصل إلى حلولٍ حتى في الحالات التي لم تدخل حتى الآن في الصراع الأميركي– الروسي الحادّ مثل ليبيا. وإلى ذلك فإنّ علاقاتهم بالطرفين الإقليميين الإيراني والتركي، شديدة السوء أو متوسطة السوء، وفي كل الأحوال ليس هناك تنسيق ممكن حتى الآن مع الطرفين، حتى في حالة فلسطين. ويرجع ذلك في حالة إيران إلى المزايدة التي تميز سياساتها كل الوقت، وأنّ أطماعها في الأرض العراقية والسورية

واللبنانية لا تقل هولاً عن أطماع إسرائيل الاستعمارية في فلسطين، أما تركيا التي تبدو متحمسة لفكّ الحصار عن غزة؛ فإنها لا ترى داعياً للتنسيق في المواقف مع العرب، وعلاقاتها بإسرائيل جيدة، وهي تريد مصارعة مصر، إنْ كان في السودان، أو كان في حقول الغاز البحرية بالحجة القبرصية!

وهناك عزاء آخر في هذا النزاع المستشري بين أميركا وروسيا، هو أنّ الطرفين لا يرغبان في التصادُم بالفعل كما هو الشأن بين الدول ذات القدرات النووية. لكن من ناحية أُخرى ما عادت واحدة منهما الآن مستعدة للعمل بجدٍّ مع الأخرى – ولو عبر مجلس الأمن– لحلولٍ سياسية لمختلف المشكلات، وإنما داخلَ ذلك كلّه التصادم، حتى في اليمن الذي من المفروض أنه لا ناقة فيها لإحداهما ولا جَمل!

لقد كان الغياب العربي عن العراق وليبيا ولبنان ثم عن سوريا فاجعاً. لكنه صار أكثر من ذلك الآن حين صارت تلك الدول معرضة للتصدع، ولاستعمار الميليشيات التابعة لهذه الدولة أو تلك، وآخِرهم المرتزقة الروس الذين قتل الأميركيون بعضهم في دير الزور.

الحرب الباردة الثانية

ريتشارد ن. هاس الجزيرة نت 2\3\2018

لقد استمرت الحرب الباردة أربعة عقود، وفي نواح كثيرة كانت بدايتها ونهايتها في برلين؛ والخبر السار بشأنها هو أنها بقيت باردة لأن الأسلحة النووية فرضت انضباطا لم يكن موجودا خلال منافسات القوى العظمى السابقة.

هذا بالإضافة إلى انتصار الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والآسيويين، وذلك راجع للجهود السياسية والاقتصادية والعسكرية المستمرة التي لم يتمكن الاتحاد السوفياتي من التماشي معها في نهاية المطاف.

بعد ربع قرن من انتهاء الحرب الباردة؛ نواجه الآن حربا ثانية مختلفة ومألوفة على حد سواء. إن روسيا لم تعد قوة عظمى، بل هي بلد يبلغ عدد سكانه نحو 145 مليون نسمة، ولديها اقتصاد يعتمد على سعر النفط والغاز، مع غياب أيديولوجية سياسية.

ورغم ذلك، فإنها لا تزال إحدى الدولتين الرئيسيتين، وتمتلك أسلحة نووية، ولها مقعد دائم في مجلس الأمن، وهي مستعدة لاستخدام قدراتها العسكرية والطاقة والإنترنت لدعم الحلفاء وإضعاف الجيران والخصوم.

لقد كان هذا الوضع محتوما؛ وكان من المتوقع أن تستهل الحرب الباردة حقبة جديدة من العلاقات الروسية الودية مع الولايات المتحدة وأوروبا. وكان كثيرون يعتقدون أن روسيا ما بعد الشيوعية ستركز على التنمية الاقتصادية والسياسية. وشهدت العلاقات بداية جيدة عندما تعاونت روسيا مع الولايات المتحدة –بدلا من وقوفها مع العراق– عند غزو صدام حسين للكويت.

لكن هذا التعاون لم يدم طويلا؛ وهذه مسألة سيناقشها المؤرخون في العقود القادمة. سيلقي بعض المراقبين اللوم على الرؤساء الأميركيين المتعاقبين، مع الإشارة إلى نقص الدعم الاقتصادي المقدم إلى روسيا التي تعاني من عدة صراعات. والأكثر من ذلك، سيشيرون إلى توسيع حلف شمال الأطلسي، الذي من المحتمل أن يحذو حذو أميركا باعتباره روسيا خصما محتملا.

صحيح أن الولايات المتحدة كان يمكنها –بل كان ينبغي لها– أن تكون أكثر سخاء خلال انتقال روسيا المؤلم إلى اقتصاد السوق في التسعينيات. كما أنه من غير الواضح أن توسيع الناتو كان أفضل من الترتيبات الأمنية الأخرى لأوروبا التي كانت ستشمل روسيا.

ومع ذلك، فإن نصيب الأسد من المسؤولية عن ظهور حرب باردة ثانية هو نصيب روسيا، وقبل كل شيء رئيسها فلاديمير بوتين. وكالعديد من أسلافه، اعتبر بوتين النظامَ العالمي –الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة– تهديدا لحكمه، ولما رآه المكان الصحيح لبلاده في العالم.

لقد استخدمت روسيا –في السنوات الأخيرة– القوة المسلحة لاحتلال شبه جزيرة القرم والاستيلاء عليها، وهي عملية تنتهك المبدأ الأساسي للقانون الدولي الذي لن تتغير حدوده بالقوة.

ويواصل بوتين استخدام الوسائل العسكرية والسرية لزعزعة الاستقرار في شرقي أوكرانيا وفي جورجيا وأجزاء من البلقان. واستخدمت روسيا القوة العسكرية بطرق وحشية، وبشكل خاص في سوريا لدعم نظام بشار الأسد المروع.

وقد ذهب بوتين إلى أبعد من ذلك –على حد تعبير المستشار الخاص الأميركي روبرت مولر– لتنفيذ "الاحتيال والخداع من أجل التدخل في العملية السياسية والانتخابية الأميركية، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية لعام 2016".

وقد أوضح رؤساء وكالات المخابرات الأميركية أنهم يتوقعون المزيد من هذه الجهود، من الآن وحتى انتخابات الكونغرس النصفية في نوفمبر/تشرين الثاني القادم. وبما أن روسيا أصبحت دولة تحريفية، وإن كان هناك القليل من الشكوك حول قلب الوضع القائم بأية وسيلة؛ فإن دعم الدفاع الأوروبي وتوفير الأسلحة الفتاكة لأوكرانيا هو رد منطقي.

ولكن ما الذي ينبغي على الولايات المتحدة القيام به، بالإضافة إلى الحد من ضعف آليات التصويت، ومطالبة شركات التكنولوجيا باتخاذ خطوات لمنع الحكومات الأجنبية من محاولة التأثير على السياسة الأميركية؟

بداية، يجب على الأميركيين الاعتراف بأن الدفاع ليس كافيا. إن الكونغرس محق في المطالبة بفرض عقوبات إضافية على روسيا، لكن الرئيس دونالد ترمب مخطأ برفض تنفيذ العقوبات التي صادق عليها الكونغرس بالفعل.

ويتعين على الحكومة الأميركية أيضا التعبير عن رأيها وانتقاد نظام روسي يعتقل خصومه ويقتل الصحفيين. وإذا كان ترمب –لأي سبب من الأسباب– لا يزال يدلل روسيا؛ فيجب على الكونغرس، ووسائل الإعلام، والمؤسسات، والأكاديميين، الكشف عن الفساد الذي يميز حكم بوتين.

وقد يؤدي تعميم مثل هذه المعلومات إلى زيادة المعارضة الداخلية لبوتين، وإقناعه بالتوقف عن مزيد من التدخل في السياسة الأميركية والأوروبية؛ ومع مرور الوقت، يمكن دعم قوى أكثر مسؤولية داخل روسيا.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن يكون الهدف هو إنهاء ما تبقى من العلاقات الأميركية/الروسية، التي هي بالفعل في حالة أسوأ مما كانت عليه في الحرب الباردة الأولى. وينبغي السعي إلى التعاون الدبلوماسي كلما أمكن ذلك، وذلك لصالح أميركا.

ربما تكون روسيا مستعدة لوقف التدخل في شرقي أوكرانيا مقابل تخفيف العقوبات، إذا أمكن التأكد من أن الأوكرانيين الروس لن يواجهوا أعمالا انتقامية. وبالمثل، فإن الكرملين ليست له مصلحة في التصعيد العسكري بسوريا، الذي من شأنه أن يزيد التكلفة المتواضعة نسبيا لتدخله هناك.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى نيل دعم روسيا لتشديد العقوبات ضد كوريا الشمالية. وسيكون الحفاظ على ترتيبات تحديد الأسلحة وتجنب سباق تسلح نووي جديد أمرا في مصلحة كلا البلدين.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لعقد اجتماعات دبلوماسية منتظمة مع روسيا، وتبادل ثقافي وأكاديمي، وللقيام بزيارات من جانب وفود الكونغرس، ليس كامتياز وإنما كوسيلة لإثبات أن العديد من الأميركيين يميلون إلى إقامة علاقة ودية مع روسيا، إذا تصرفت بمزيد من ضبط النفس.

الولايات المتحدة وحلفاؤها لهم مصلحة في أن تلتزم روسيا بالانضباط في فترة حكم بوتين، وفي روسيا نفسها التي ستتميز بشيء مختلف عن مذهب بوتين بعد رحيله.

مخاوف أميركية من عسكرة ترامب السياسة الخارجية

بشير عبدالفتاح الحياة 2\3\2018

ما إن انقضى عام كامل على استعانة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأربعة جنرالات متقاعدين لتولي مناصب حسّاسة في إدارته، حتى كشف عن مشروع إدارته لموازنة السنة المالية 2019، الذي تضمّن زيادة لافتة في النفقات العسكرية، وخفضاً معتبراً في مخصصات وزارة الخارجية.

ولوحظ رفع النفقات العسكرية من 612 بليون دولار في 2018 إلى 686 بليون دولار في 2019، بنسبة تفوق 10 في المئة. كما استحدث مشروع الموازنة الجديد 25900 وظيفة عسكرية، وشمل استثمارات ضخمة في مجالات الطائرات والسفن والمنظومات البرية والدفاع الصاروخي. وانطوى المشروع، في المقابل، على تقليص هائل في الإنفاق على المهام الديبلوماسية والإنسانية، إذ خصص 39.3 بليون دولار لوزارة الخارجية والوكالة الدولية للتنمية، ما يعني انخفاضاً بنسبة 30 في المئة عن ميزانية عام 2017. وبرّر ترامب خطواته تلك بالرغبة في استعادة هيبة الولايات المتحدة وتقوية مؤسساتها العسكرية والاقتصادية، عبر استبقاء التفوق العسكري، خصوصاً في مواجهة روسيا والصين، وتعظيم قدرة واشنطن على استخدام القوة في مناطق استراتيجية أساسية وردع المعتدين. كذلك، قصد ترامب من استعانته بجنرالات سابقين في إدارته إلى تأكيد تمرده على المؤسسة الحاكمة والمنظومة السياسية التقليدية، فضلاً عن تعويض التواضع الواضح، بوصفه رجل أعمال غير مسيّس، علاوة على تعزيز ثقة غالبية الأميركيين في إدارته، على اعتبار أنّ رجال المؤسسة العسكرية يحظون بتقدير الناخبين، استناداً إلى معطيات عدة؛ أبرزها:

الإرث التاريخي، حيث حفلت التجربة الحضارية الأميركية بدور رائد للعسكريين في الحياة المدنية، لا سيما في شقها السياسي. وكما يؤكد علم العلاقات المدنية العسكرية، ففي أعقاب النضال للتحرر من الاستعمار، أو الحكم المستبد، وكذا بعد الحروب، فإن القادة العسكريين غالباً ما يجنحون للاضطلاع بأدوار مدنية وسياسية. في السياق ذاته، نشر معهد المشروع الأميركيAmerican Enterprise Institute في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، تقريراً أكد أن من بين أول 25 رئيساً للبلاد، كان هناك 21 من ذوي الخلفية العسكرية، في مقدمهم جورج واشنطن، أول رئيس للدولة وأحد آبائها المؤسسين. ومنذ الاستقلال، ظل أداء

الخدمة العسكرية مسوغاً رئيساً لتقلد الوظائف العامة، فيما كانت الرتبة العسكرية معياراً للوطنية ومؤهلاً لاعتلاء المناصب المهمة.

ومع انتهاء الخدمة العسكرية للمجندين أو تحول العسكريين المحترفين العاملين إلى محاربين قدامى، فإن بعضهم يتوجه إلى الخدمة المدنية، خصوصاً داخل أروقة الحكومة، الأمر الذي بدأت ملامحه تبزغ إبان الحرب الأهلية والثورة، ثم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهو توجه لم يقتصر على الرجال فحسب، وإنما طال، وإن بدرجة أقل، المحاربات السابقات اللائي مثّلن نسبة 10 في المئة من مجموع السكان، وتقلدن نحو 1 في المئة من المناصب الحكومية البارزة، إذ يشغلن حالياً 37 موقعاً حيوياً ما بين نائبات في الكونغرس، أو مستشارات في مؤسسة الرئاسة والوزارات المختلفة. ودائماً يتوقع المواطنون الأميركيون ممن لديهم مثل هذه الخبرات القتالية والإدارية الفائقة قدرة أكبر على قيادة البلاد نحو الأمن والسلام والتنمية، ومن ثم يشعرون بطمأنينة عند اختيار ذوي الخلفية العسكرية لمناصب تنفيذية قيادية أو انتخابهم للكونغرس، الذي باتوا يمثلون نسبة 14 في المئة من إجمالي أعضاء مجلسيه.

غير أن ترحيب أميركيين كثر بتقلد عسكريين سابقين مناصب قيادية، لم يحل دون بروز أصوات مناهضة لذلك التوجه. فتاريخياً، أسهمت نقاشات ما بعد حرب فيتنام بشأن عمل العسكريين الأميركيين بالسياسة في اتساع الفجوة، ولو نسبياً، بينهم وبين النخبة السياسية. كما شهدت سنوات ما بعد الحرب الباردة تراجعاً لافتاً في تقلد ذوي الخلفية العسكرية المناصب القيادية وعضوية الكونغرس، لأسباب عدة، من أبرزها تناقص أعدادهم قياساً إلى إجمالي عدد السكان، لاسيما بعد تقليص حجم القوات المسلحة عقب انتهاء تلك الحرب، إضافة إلى انخفاض أعداد راغبي التطوع بالخدمة العسكرية في شكل ملحوظ. وهذا أدى بدوره إلى تراجع أعداد النواب ذوي الخبرة العسكرية جراء الكلفة الباهظة للحملات الانتخابية، فضلاً عن تواضع قدرتهم على اكتساب الخبرات السياسية التي تؤهلهم لاعتلاء مناصب مفتاحية في الحكومة الفيدرالية.

واليوم، يرى مراقبون أن انتخاب ترامب واعتماده على عسكريين سابقين في إدارته، يحمل في طياته مخاوف من سطوة النزعة الأمنية العسكرية على صناعة القرار الأميركي، ولا يتورع هؤلاء عن إبداء تشككهم في امتلاك العسكريين الكفاءة التي تخولهم إدارة وزارات ومؤسسات بيروقراطية مدنية بكفاءة، كما يرصدون في سير ترامب على هذا الدرب مخالفة للمبدأ الذي رسّخه الآباء المؤسسون عندما صاغوا الدستور في العام 1789، والذي يؤكد ضرورة إسناد المراكز الحيوية في السلطة إلى كوادر مدنية بغية

تعزيز تبعية العسكريين للمدنيين وضمان رقابة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية. فيما تطرح تساؤلات محرجة بشأن وعود لترامب إبان حملته الانتخابية، تتعلق بـ «تنظيف المستنقع من الزواحف الكاسرة». فرغم أنه سبق لجنرالات مثل أندرو جاكسون ودوايت أيزنهاور، أن تولوا رئاسة الولايات المتحدة، فيما تقلّد كل من ألكسندر هيغ ثم كولن باول وزارة الخارجية، إلا أن هؤلاء توزّعوا في شكل فردي على عدد من الإدارات المتعاقبة ولم يتركزوا مجتمعين أو بأعداد كبيرة في إدارة واحدة، مثلما يفعل ترامب. كذلك، أبدى ساسة وخبراء أميركيون قلقهم من أن تفضي عسكرة ترامب للسياسة الأميركية إلى تراجع القوة الناعمة للولايات المتحدة إثر تقلص قدراتها الديبلوماسية وانكماش مكتسباتها الوطنية، علاوة على إضعاف مبادئ الدستور والرقابة المدنية على الحكومة، خصوصاً مع وجود رئيس يفتقر إلى الخبرة السياسية وينظر إلى قضايا الخارجية والسياسات الدفاعية من منظار عسكري واقتصادي صرف.

تبقى الإشارة إلى أن تطعيم ترامب إدارته بعسكريين سابقين ورجال مال وأعمال، يحمل في طياته إشارات، إلى أن قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان لن تحتل موقعاً مهماً ضمن أولويات السياسة الخارجية في ظل تلك الإدارة. فبينما لم يعين ترامب حتى الآن مساعدا لوزير خارجيته لشؤون الديموقراطية وحقوق الإنسان، قدّمت السفيرة إليزابيث شاكلفورد في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، استقالتها إلى الوزير تيلرسون، احتجاجاً على ما وصفته بـ «لا مبالاة» الإدارة الأميركية تجاه هذا الملف، مستشهدة بدعوة تيلرسون موظفي الوزارة في الثالث من أيار (مايو) الماضي، إلى عدم التشبث بتلك القضايا حال تعارضها مع المصالح الأميركية. ونددت السفيرة بإمعان تيلرسون في الاستعانة بعسكريين سابقين، فضلاً عن تصاعد دور البنتاغون على حساب وزارة الخارجية بإيعاز من ترامب وتقبّل مِن وزير الخارجية.

وزير دفاع أمريكا الأسبق يرسم صورة قاتمة لسوريا والمنطقة

لندن- عربي21 2\3\2018

كشف تشاك هاغل، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، عن رأيه في ما يجري في منطقة الشرق الأوسط، بخاصة في سوريا، خلال حوار له مع شبكة "سي أن أن" الأمريكية.

وقال هاغل في الحوار الذي أجرته معه كريستيان أمانبور، ونشر موقع الشبكة مقتطفات منه، إن وجود 2000 جندي أمريكي شمال سوريا لن يحل المشكلة والأزمة التي تمر بها البلاد، لافتا إلى أن الوضع السوري مشابه للوضع في أفغانستان، حيث لا يوجد حل عسكري لما يحدث.

وأضاف: "هذه المنطقة (الشرق الأوسط) من العالم تمر بأكبر مشاكل، بأكبر فوضى شهدتها في التاريخ، لدينا حكومات مختلة. هناك حكومات غير فعالة، فكيف يمكننا معالجة ذلك؟ بالطبع 2000 جندي أمريكي في شمال سوريا لن يحلوا المشكلة".

وزاد هاغل موضحا: "تركيا موجودة. روسيا موجودة. وكل اللاعبين هناك (في سوريا)، بالعودة إلى بعض الأهداف والخيارات الاستراتيجية التي يمكن لأمريكا لعبها في هذا الملف، علينا إشراك القوى العظمى، هذا الأمر (الأزمة السورية) قد يستمر لسنوات وسنوات، ولن يتبقى شيء من سوريا، فاليوم لم يتبق الكثير من غرب العراق".

وذهب هاغل نحو مناطق أخرى من الشرق الأوسط، قائلا: "انظروا إلى ليبيا، وانظروا إلى اليمن، هل هذا ما نريد الوصول إليه؟ أم يتوجب علينا أن نكون أكثر ذكاء، والتوصل إلى طرق أخرى لمعالجة الموضوع.. انخراط القوى العظمى مع بعضها البعض ليس استسلاما، نحن أقوى قوة على الأرض بكل المعايير، علينا أن نبدأ المبادرة، على ترامب أن يتواصل مع بوتين، والتحدث حول هذه الأمور".

فوضى إدارة ترامب تتعمق: هل يكون مكماستر أحدث المغادرين؟

واشنطن ـ فكتور شلهوب العربي الجديد 2\3\2018

الفوضى أزمة مقيمة في إدارة الرئيس دونالد ترامب، منذ يومها الأول، جرت محاولات لاحتواء الفوضى، لكنها فشلت، فتفاقمت المشكلة وتحولت إدارة الفوضى إلى فوضى الإدارة، خصوصا داخل البيت الأبيض الذي بات ساحة صراعات وتصفية حسابات ومسلسل من الاستقالات التي لم تتوقف منذ الأسابيع الأولى لهذه الرئاسة.

وتضافر خلل التركيبة مع قضية التحقيقات الروسية وما تتكشف عنه تباعاً من معلومات ليصب الزيت على نار الاشتباكات الداخلية التي صارت أشبه بماركة مسجلة لإدارة ترامب وبما جعلها مشغولة بحالها أكثر من أي ملفات أو قضايا أخرى. وما يعقد الأزمة أكثر أن التصحيح متعذر والانسدادات متزايدة. بذلك، صار همّ كل مسؤول في البيت الأبيض بنوع خاص، حماية وضعه أو الاستعداد للمغادرة.

آخر حلقة في هذا المسلسل المفتوح، هي أن مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي الجنرال هربرت مكماستر، يستعد لترك منصبه قبل نهاية الشهر، حسب ما تردد في الساعات الماضية نقلاً عن مصادر يبدو أنها مقربة منه.

والمعروف أن مكماستر اصطدم مع الرئيس قبل أسبوعين عندما أكّد أنّ حقيقة التدخل الروسي في الانتخابات "لا جدال فيها". في حين رد ترامب عليه بتغريدة لا تخلو من الضيق والاستياء.

بعد ذلك بقليل، تردد أيضاً أن وزير الخارجية ريكس تيلرسون المستبعد من ملفات كثيرة، أعرب أمام كبير مستشاري الرئيس، جاريد كوشنر، عن امتعاضه من اختطاف دوره الذي يمارسه آخرون (منهم كوشنر) في الإدارة. واستياء الوزير ليس سراً في واشنطن التي سبق أن توقع العارفون فيها مغادرته منصبه خلال هذه السنة.

كذلك قدمت مديرة الاتصالات هوب هيكس، استقالتها بعد مرور أشهر فقط على تعيينها، وهي من المقربين جداً إلى الرئيس منذ فترة طويلة. جاء ذلك بعد ساعات من مثولها أمام إحدى لجان الكونغرس للاستماع إلى إفادتها في موضوع التحقيقات الروسية.

بموازاة ذلك، انفجر التوتر من جديد بين الرئيس ووزير العدل جيف سيشنز، الذي يتمسك بمنصبه، خلافاً للآخرين والذي يعمل الرئيس على دفعه للاستقالة، حسب الاعتقاد السائد في واشنطن. ترامب يرغب في

الاستغناء عن سيشنز الذي أعفى نفسه من ملف التحقيقات، لتعيين بديل عنه يقيل المحقق الخاص روبرت مولر، علّ ذلك يطوي ملف التحقيقات. لكن الوزير متشبث بمنصبه وبدعم من الكونغرس، لاسيما الجمهوريين فيه.

ويبقى كل ذلك في كفة، ووضع صهر الرئيس غير السويّ في كفة أخرى. فهو حتى الآن لم يحصل على التصريح المطلوب من الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والذي يخوله الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأمن الدولة وأسرارها. وقد تبين من اتصالات جرى التنصت عليها أن بعض الدول مثل "الصين وإسرائيل والإمارات، آثرت التعامل مباشرة معه". وحسب التفسيرات، فإن هذه البلدان "رأت في قلة خبرته وحاجته إلى قروض مالية لسداد ديون ناجمة عن تعثر بعض مشاريعه العقارية"، فرصة سانحة لاستدرار معلومات ثمينة منه.

الجنرال كالي، كبير موظفي البيت الأبيض، التقط هذه النقطة الحساسة لتصفية الحساب مع كوشنر ومنعه من الاطلاع على التقارير والمعلومات عالية الحساسية. لكن وضعه ما زال معلقاً. لو كان غيره في هذا الموقع ومارس دوره بهذا الشكل، لكانت إقالته محتومة، خاصة أنه اجتمع بمدراء بنوك ومؤسسات مالية في البيت الأبيض، كما أفادت "نيويورك تايمز"؛ وحصل على قروض بالملايين منهم.

حروب ترامب الداخلية قلّصت محيطه حتى في البيت الأبيض؛ جبهاته التي فتحها مع الإعلام والقانون ووكالات الاستخبارات (الداخلية والخارجية) وحتى مع حلفائه الأوائل، زادت من عزلته بحيث صار اللفيف القريب منه ينحصر بالعائلة وعدد من المعاونين الأقل من عدد أصابع اليد الواحدة.

كما أن الحلفاء الجمهوريين في الكونغرس، يقفون إلى جانب مشاريع ترامب وليس إلى جانبه. في هذه الحالة الضاغطة ومع اشتداد خناق التحقيقات، لن يكون من المستبعد أن يلجأ الرئيس إلى تفجير قنبلة من العيار الثقيل. كان يمكن أن تكون خارجية لولا وزير الدفاع الجنرال جيمس ماتيس الذي يلعب دور الناطور في هذا الظرف.

الأمر الذي يرجح أن تكون من نوع إطاحة وزير العدل كممر وإن غير مضمون، للخلاص من التحقيقات حول الدور الروسي في الانتخابات. خطوة من هذا النوع، تفتح أزمة سياسية كبيرة قد تصبح دستورية وتنطوي على أكثر من احتمال.

بوتين يشهر السلاح النووي بوجه خصومه: تباهٍ بترسانة متفوقة

موسكو ـ العربي الجديد 2\3\2018

رفع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سقف التحدي بوجه خصومه، خصوصاً الأميركيين، شاهراً السلاح النووي، ومهدداً برد فوري على أي هجوم نووي على حلفاء موسكو، لتزداد المخاوف من انزلاق التهديدات إلى حرب حقيقية قد تكون أوروبا المسرح الأبرز لها.

وجاء تهديد بوتين بالنووي، للمرة الأولى بشكل علني، خلال رسالته السنوية إلى الجمعية الفدرالية التي وجّهها أمس الخميس، وحدد فيها الاتجاهات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية للمرحلة المقبلة، وذلك في ظل ظروف معقّدة تجد موسكو نفسها فيها، مع تصاعد الخلافات مع الأميركيين والأوروبيين، وتوسع الانخراط الروسي في الحرب السورية، والتي "أظهرت قدرات القوات المسلحة الروسية"، وفق تعبير بوتين.

فمن التحقيقات المتصاعدة في التدخّل الروسي بالانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة، وخطط واشنطن لتعزيز ترسانتها النووية، إلى التوتر الأوروبي الروسي المتصاعد، والتأهب الأطلسي للرد على أي استفزاز من موسكو في القارة العجوز، تتصاعد بؤر وملفات التوتر بين موسكو وخصومها، لتصل إلى حافة الانفجار. وفي ظل هذه الأجواء، أطل الرئيس الروسي ليعلن تطوير جيل جديد من الأسلحة، تباهى بقدراتها المتفوقة، موجهاً رسالة للخصوم بأنهم فشلوا في احتواء روسيا، فيما كان حديثه عن الأحوال الداخلية مقتضباً على الرغم من أن هذه الإطلالة تأتي قبل أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية الروسية المقررة في 18 مارس/آذار الحالي، والتي لا يُتوقّع أن يلاقي بوتين صعوبة في الفوز بها.

وفي كلمته أمس، وجّه بوتين تهديداً مباشراً بالقول إن بلاده ستعتبر أي هجوم نووي على حلفائها، هجوماً عليها هي، "وسيكون الرد فورياً". ومع ذلك، أكد بوتين أن روسيا لا تنوي استخدام أسلحتها الحديثة لعمليات هجومية، معتبراً أن زيادة القوة العسكرية الروسية ستضمن توازن القوى في العالم، وستثني حلف شمال الأطلسي عن نشر عناصر بنيته التحتية العسكرية بالقرب من الحدود الروسية.

وأعلن الرئيس الروسي أن بلاده اختبرت أسلحة نووية جديدة لا يمكن اعتراضها، بما في ذلك صاروخ كروز يعمل بالطاقة النووية وطائرة غير مأهولة تعمل بالطاقة النووية تحت الماء، معتبراً أن صنع أسلحة جديدة جعل نظام الدفاع الصاروخي الأميركي "عديم الجدوى". واستعرض على شاشات ضخمة، لقطات

لاختبار أحدث الأسلحة الروسية، بما فيها صواريخ باليستية قادرة على اختراق "كل نظم الدفاع الجوي والدفاع المضاد للصواريخ"، وأسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت، ومنظومات الليزر.

وعرض لقطات لصواريخ "سارمات" الباليستية العابرة للقارات التي يزيد وزنها عن 200 طن، ويمكن تزويدها برؤوس حربية نووية، ويصعب اعتراضها. كما استعرض الرئيس الروسي فيديو محاكاة صاروخ قادر على "اختراق كافة الأنظمة للدفاع الجوي والدفاع المضاد للصواريخ"، وفق قوله، مضيفاً أنه "صاروخ صغير غير ملحوظ يحلق على ارتفاعات منخفضة، يحمل قطعة حربية نووية، غير محدود المدى تقريباً، مع إمكانية الالتفاف على الحواجز، وقادر على اختراق كافة النظم الحالية والمستقبلية للدفاع المضاد للصواريخ والدفاع الجوي". ومن بين الأسلحة الروسية الحديثة الجاري تصميمها، كشف بوتين عن طائرة غير مأهولة عالية السرعة تحت الماء قادرة على حمل رأس حربي نووي ويمكن أن تستهدف حاملات الطائرات والمرافق الساحلية.

ووجّه بوتين رسالة مباشرة لخصوم بلاده قائلاً "لجميع من غذوا سباق التسلح على مدى السنوات الـ15 الماضية، وسعوا للفوز بمزايا انفرادية على حساب روسيا وفرضوا عقوبات غير مشروعة بهدف احتواء تنمية بلادنا: كل ما كنتم ترغبون في عرقلته بسياساتكم حدث بالفعل"، مضيفاً: "لقد فشلتم في احتواء روسيا".

وكان لافتاً ان الرئيس الروسي وضع تطوير أسلحة جديدة "لا يوجد ما يعادلها في الغرب" كرد على الانسحاب الأميركي من معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية، وعلى السياسة النووية الأميركية الجديدة الداعية إلى تطوير أسلحتها النووية. وأعرب عن خيبة أمله من انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة، قائلاً: "ظللنا لفترة طويلة نحاول إقناع الأميركيين بعدم انتهاك المعاهدة، وعدم الإخلال بالتوازن الاستراتيجي، من دون فائدة. انسحبت الولايات المتحدة بشكل أحادي الجانب من هذه المعاهدة، لكن حتى بعد ذلك حاولنا إجراء حوار بنّاء معها، وعرضنا عليها تنظيم العمل المشترك في هذا المجال للحد من المخاوف والحفاظ على جو من الثقة". وقال إن الولايات المتحدة تجاهلت الشكاوى الروسية، و"لم يستمع إلينا أحد. لكنهم يستمعون إلينا الآن"، معتبراً أن الأسلحة الجديدة سوف تساعد على ضمان الاستقرار العالمي، ووضع خط تحت محاولات إضعاف روسيا.

في سياق آخر، لم يُخفِ الرئيس الروسي أن بلاده تستخدم الأراضي السورية لاختبار أسلحتها، إذ قال إن "العملية في سورية أظهرت زيادة قدرات القوات المسلحة الروسية"، وإن "العالم يعرف الآن أسماء كل أسلحتنا الرئيسية بعد عملية سورية"، معلناً أنه تم تنفيذ "عمل هائل" لتعزيز الجيش والأسطول خلال السنوات الأخيرة. ولفت إلى اعتماد القوات الروسية أكثر من 300 نموذج جديد من المعدات العسكرية خلال 6 سنوات. وكان رئيس لجنة مجلس الدوما لشؤون الدفاع، فلاديمير شامانوف، قال قبل أيام إن روسيا اختبرت أكثر من 200 سلاح جديد في سورية، قبل أن "يفتخر" بأن ذلك "ساهم في زيادة مبيعات روسيا من السلاح، حتى من قبل بلدان ليست حليفة".

كذلك أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أمس، أن بلاده أرسلت طائرات من الجيل الخامس "سوخوي 57" إلى سورية ونفذت هناك مهمات قتالية. واعتبر أن الأسلحة المتقدمة التي تحدث عنها بوتين "ستسمح بضمان أمننا وحماية سيادة بلادنا خلال عقود من السنين مستقبلاً. ولكن الأهم أنها ستسمح بتجنب انجرار بلادنا إلى سباق التسلح الجديد الذي تريد دول الناتو فرضها علينا". من جهته، أعلن وزير المالية الروسي أنطون سيليانوف أن بلاده لا تخطط لزيادة إنفاقها الدفاعي، فيما أوضح وزير الصناعة دنيس مانتوروف أن الأسلحة الجديدة التي تحدث عنها بوتين جزء من برنامج للإنفاق الدفاعي حتى عام 2027 جرى توقيعه العام الماضي.

يُذكر أن روسيا كانت قد هددت أخيراً بأنها ستتخذ "الإجراءات اللازمة" لضمان أمنها في مواجهة الولايات المتحدة، بعد إعلان الأخيرة عن خطط لتعزيز ترسانتها رداً على تطوير موسكو ترسانة من ألفي سلاح نووي تكتيكي يمكن أن تهدد الدول الأوروبية على حدودها. هذا الإعلان دفع موسكو حينها للتنديد بـ"الطابع الحربي" و"المناهض لروسيا" في السياسة النووية الأميركية الجديدة. وكان بوتين أمر في نهاية العام 2016 بتعزيز قوة الضرب النووية الروسية وكذلك تحديث أسلحة رداً على تعزيز الوجود العسكري لحلف شمال الأطلسي على حدوده.

روسيا كإمبريالية مجرمة

سلامة كيلة العربي الجديد 2\3\2018

قال وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، إن بلاده كسرت الثورات في الشرق الأوسط وأفريقيا. وهو يعترف بأن وحشية روسيا في سورية هي التي كسرت الثورات العربية، ولا شك في أن سورية كانت المكان الذي كان يجب أن تُكسَر الثورات فيه، بعد أن فشلت السياسة الالتفافية الأميركية في وقف مدّ الثورة، كما لم يؤدِّ التدخل العسكري في ليبيا إلى وقفها. وكانت طبيعة النظام الوحشية مناسبةً لأن تكون سورية المكان الأفضل لذلك.

هذا ما أرادته أميركا التي قرَّرت تشويه الثورة، وإعطاء النظام مبرّرات اتهامها بالارتباط بالخارج. وهذا ما أرادته السعودية التي خشيت من امتداد الثورة إليها، فدعمت النظام سرّاً، ونفذت ما يفيد استراتيجيته في مواجهة الثورة (كما أشار بشار الأسد نفسه). وهذا كان موقف الرأسمال الإمبريالي بمجمله الذي عبّر عنه الإعلام التابع له، والذي عمل، منذ البدء، على تشويه الثورة باعتبار أنها حرب أهلية وصراع طائفي، ومن ثم إرهاب. وكانت إيران تريد السيطرة، وسحق الثورة، خشية أن تتكرّر فيها بعد الثورة الخضراء التي حدثت سنة 2009. وأيضاً كانت روسيا ترتعب من الثورات، وفي الوقت نفسه، تريد التدخل من أجل فرض وجودها الفعلي في "الشرق الأوسط".

لعب كلٌّ من هؤلاء دوراً ما للوصول إلى سحق الثورة، وإيقاف توسّع المدّ الثوري الذي بدأ من تونس، وقام بما يؤجج الصراع ويشوهه. لكن روسيا وحدها طرحت على نفسها مهمة سحق الثورة وكسر الثورات العربية. قامت نيابة عن كل هؤلاء بالدور الأخطر، والأكثر وحشية لسحق الثورة في سورية. عادت إلى تكرار دورها القيصري في أن تكون حصن الرجعية في أوروبا إبّان ثورات سنوات 1851/1848. هذا هو مختصر تصريح شويغو، فهو يلخّص موقف الرأسمالية بمجملها، ويوضح أن روسيا هي التي نفذت إرادة هذه الرأسمالية. إن روسيا هي، بالتالي، الأداة القذرة للطغم الرأسمالية، وهي تعي ذلك، وتعلم أنها تقوم بهذه المهمة.

يعيد التذكير بهذا التصريح، وبما يعنيه، القصف الوحشي الذي تقوم به الطائرات الروسية في الغوطة الشرقية، وبالقرار الروسي باستسلام "المسلحين"، وبتكرار ما جرى في حلب، حيث أدت الوحشية إلى تهجير الشعب، وترحيل المقاتلين. وهو يوضّح أن القرار العسكري الروسي يتلخص في سحق الثورة، وليس في

تحقيق "سلام" عبر المفاوضات، وأن كل الأشكال التي تطرحها روسيا للتفاوض، من جنيف إلى أستانة إلى سوتشي، ليست سوى "كسب زمن" في سياسةٍ تقوم على تصفية مواقع الثورة، واحداً بعد الآخر.

هنا يظهر وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، راعياً لتحقيق السلام في سورية، لكنه يريد أن يفرض سلامه. لهذا يظهر شويغو محققاً لهذا "السلام" الذي لا يتحقق إلا بالإبادة. هذا ما مارسه الروس في الشيشان، ويدعمون من يمارسه في شرق أوكرانيا. فهم يعانون من عقدة نقص القدرة على الانتصار، لهذا يحاولون أن يقنعوا أنفسهم بأنهم ينتصرون، حتى وإنْ على شعب محاصر وبسلاح خفيف، ومن دون دعم. ويريدون أن يفرضوا إرادتهم التي تقوم على أن قرارهم هو الذي يجب أن يُفرض، وهم يريدون حلاً يبقي بشار الأسد، بعد أن تُسحق الثورة، ومن ثم يمكن إشراك عملاء جدد لهم في حكومةٍ تحت سيطرتهم. لقد فرضوا بوجودهم العسكري توقيع اتفاقاتٍ تسمح لهم بإقامة قواعد عسكرية، وببقائها تسعاً وأربعين سنة إلى أربع وسبعين سنة.

أيُّ عنجهية هذه؟ وأي دموية يمارسونها؟ من دون أن ننسى أنهم يقومون بذلك كله نيابة عن الطغم الإمبريالية كلها، هذه الطغم التي تريد سحق الثورات، وارتكاب المجازر لتخويف الشعوب كي لا تفكّر في الثورة في أيّ وقت. وها أن الروس مستعدون لفعل ذلك، وهم يقومون بذلك بكل جدارة، لأنهم يمتلكون أحدث الأسلحة التي جرّبوا كثيراً منها لأول مرة على رأس الشعب السوري. هل من أفضل من ذلك للطغم الإمبريالية الأميركية والأوروبية، والصينية وغيرها؟ إن يد روسيا الإمبريالية هي التي تتلوث بكل هذا الدم في سورية، وتظهر في هذه الوحشية، وتغرق في مستنقعٍ يمكن صيدها فيه. حيث تتصارع الإمبرياليات على جثث شعوب "الشرق الأوسط"، وحيث يريد كل منها أن يحقق مصالحه، بغض النظر عن جثث السوريين ودمائهم.

شويغو هو رأس الهجوم الوحشي في سورية، وهو الذي رسم الخطط لـ "سحق الثورة"، وأراد "كسر الثورات العربية"، وهو الذي يعبّر بعمق عن سياسة فلاديمير بوتين، ويطبِّق ما يعبّر عن ميوله السادية، الميول التي تؤسس لفاشية جديدة، يفرضها مأزق الرأسمال الروسي الذي يريد أن يسيطر على أمم، ويستحوذ على أسواق، لكي ينهض، ويحتلّ محل الرأسمال الأميركي، فهو عكس الرأسمال الصيني، لا يستطيع المنافسة في سوق عالمي مفتوح. لهذا يختار أن يسيطر بالقوة، معتقداً أنه قادر على ذلك. ولهذا اعتقد أنه يقتنص الوضع في سورية، لكي يتقدم تحت مبرّرات "الشرعية الدولية"، و"السيادة الوطنية"، فيفرض احتلاله، ويمدّ

سيطرته. من دون أن يلمس أنه ينفِّذ السياسة الإمبريالية بمجملها، وأنه، في الآن ذاته، ينجرف نحو "المصيدة". فما يريده أكبر من أن يستطيعه، وقدرته على سحق الثورة لا تؤهله لأن يقيم نظاماً يستطيع الوقوف على قدميه، أو الاستمرار في الوجود. بالضبط لأن ثورة تريد اقتلاعه، وأن كل مجريات الصراع فرضت ألا يكون ممكناً إعادة بناء النظام، حتى وإن انتصر بقوة الروس وإيران وكل المليشيات الطائفية التي تحشدها، وكل الشركات الأمنية التي تجلبها. فالنظام بات عاجزاً عن الاستمرار في كل الأحوال، وإذا ما قرَّرت روسيا استمرار وجودها العسكري، لكي توجد له أرجلاً يقف عليها فستقع في "أفغانستان جديدة"، أولاً نتيجة قدرة الشعب السوري على الاستمرار في الصراع ضد النظام وكل المحتلين. وثانياً لأن التنافس العالمي سوف يستغلّ هذا الوجود، لكي تُضعف روسيا، ويقودها إلى مستنقع يجبرها على تناسي الحلم بقيادة العالم.

روسيا إمبريالية غبية، فهي تنفّذ إرادة الرأسمال الإمبريالي، لكنها لا تستطيع أن تحصد النتائج لصالحها. تعمل على سحق الثورة، وكسر المسار الثوري العربي، لكنها لن تستطيع حصد ما يحقق مصالحها، وربما تغرق في مواجهةٍ تفرض انسحاقها. فلا إجرام شويغو يفيد، ولا عنجهية بوتين تنفع، ولا كل التطور التكنولوجي يسمح بسحق ثورة قررها شعب.

مستقبل كوشنر على المحك

خليل العناني العربي الجديد 2\3\2018

ثلاث ضربات تلقاها جارد كوشنر، كبير مستشاري الرئيس الأميركي دونالد ترامب وصهره، ربما تضع مستقبله السياسي على المحك. تتعلق الأولى بما نشرته صحيفة واشنطن بوست بشأن احتمال استغلال كوشنر منصبه السياسي من أجل تحقيق مكاسب تجارية ومالية واقتصادية. حيث كشفت الصحيفة عن حصول شركاته على قروض من عدة دول، أجرى كوشنر محادثات مع مسؤوليها. والأكثر من ذلك ما تذكره الصحيفة إن بعض هؤلاء المسؤولين، في محادثات هاتفية مع كوشنر، اعتبروه صيداً ثميناً يمكن استغلاله للتأثير على سياسات أميركا تجاهها، ومن هذه الدول، إسرائيل والإمارات والصين والمكسيك.

وتتعلق الضربة الثانية بعدم حصول كوشنر على تصريح أمني دائم يمكّنه من الحصول على معلومات استخباراتية غاية في السرية، حيث يشترط على العاملين في البيت الأبيض، وغيره من المؤسسات الأميركية، أن يحصلوا على تصريح أمني، بعد عملية تدقيق من مكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن خلفيات أي مسؤول وعلاقاته، والتأكد من عدم وجود تعارض بين عمله ومصالحه. فحتى الآن، لم يحصل كوشنر على هذا التصريح، ما دفع كبير موظفي البيت الأبيض، الجنرال جون كيلي، إلى التوصية بعدم عرض الملفات الحساسة على كوشنر، بعدما كان يمتلك هذه الميزة أكثر من عام.

وتتمثل الضربة الثالثة التي تلقاها كوشنر في خروج أحد مساعديه وصديقه ومستشاره، وهو جوش رافيل، من البيت الأبيض. وقد كان رافيل بمثابة "العقل المفكر" لكوشنر وزوجته إيفانكا ترامب، وكانا يلقبانه "رجل الأزمات"، حسب "واشنطن بوست". وكان له دور مهم في ترتيب ملفات السياسة الخارجية التي يشرف عليها كوشنر، وأهمها ملف العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

من شأن هذه الضربات الثلاث أن تقلص من دور كوشنر وصلاحياته داخل إدارة ترامب، وهو الذي اعتمد كثيراً على علاقته بالرئيس ودوره في وصوله إلى البيت الأبيض، من أجل التأثير في عملية صنع القرار داخل أهم مؤسسة سياسية في العالم، وهي البيت الأبيض. وقد يزداد الأمر سوءاً إذا ما ثبت تورّط كوشنر في الاتصالات مع الروس، في ضوء التحقيقات التي يجريها المحقق الخاص، روبرت مولر. وهناك شكوك كبيرة بشأن إمكانية ذلك، خصوصاً بعد رصد لقاءاتٍ لكوشنر مع أشخاص روس، في أثناء الحملة الانتخابية لترامب.

ستكون خسارة كوشنر وخروجه من البيت الأبيض كابوساً لترامب، وفريق عمله الذي يتناقص كل يوم، وهو الذي لا يفقه كثيراً في إدارة شؤون السياسة، وكان يلقي ملفاتٍ كثيرة على عاتق كوشنر، لكي يتفرغ هو لمعركته مع خصومه الديمقراطيين. ويبدو ترامب في وضع لا يُحسد عليه، مع اقتراب تحقيقات مولر من أقرب مستشاريه، وهو كوشنر. وإذا ما ثبت أن ثمة دوراً للأخير في التنسيق مع الروس في أثناء الانتخابات الرئاسية عام 2016، فربما تكون القاضية السياسية لترامب.

ما يهمنا في حكاية كوشنر هو ما يتعلق بـ"صفقة القرن"، والتي يبدو أنه تم تخطيطها والتحضير لها من خلال الضغط الإسرائيلي، والإغراء الإماراتي لكوشنر، طوال العامين الأخيرين. لذا، سوف يمثل عدم إطلاع كوشنر على الملفات الحساسة خسارة كبيرة لهذا الحلف الجديد، ولخطته بشأن إنجاز الصفقة. بكلمات أخرى، يبدو أن الاستثمار الإسرائيلي – الإماراتي في كوشنر كان خاسراً منذ البداية، وسيجري العمل على اختراق أشخاص آخرين مؤثرين، قد يكملون المهمة التي بدأها كوشنر، إذ ما تمت إطاحته من البيت الأبيض، وهو ما قد يحدث خلال الشهور القليلة المقبلة.

إدارة ترامب طرحت إنهاء الحصار الجوي على قطر قبل قمة كامب دايفيد

(أسوشييتد برس، العربي الجديد) 2\3\2018

ذكرت وكالة "أسوشييتد برس" أن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فرضت "قيودًا" على الاجتماعات بين قادة دول الخليج، المزمع عقدها في منتجع كامب ديفيد خلال الأسابيع المقبلة، تقترن بإحراز "تقدم ملموس" في الأزمة الخليجية، دونه سيقرر الرئيس الأميركي إلغاء الاجتماع. ومن ضمن ما طُرح، بحسب المصدر نفسه، إنهاء الحصار الجوي على قطر.

وأوردت الوكالة أن "القمة المحتملة لدول مجلس لتعاون الخليجي الست في مايو/أيار المقبل، في المنتجع الرئاسي الواقع في جبال كاتوكتين بولاية ميريلاند، قد تلغى ما لم تتخذ قطر وجاراتها، السعودية والإمارات والبحرين، خطوات لتسوية الخلاف الذي اندلع بينها قبل نحو عام".

ولم يتضح بعد، بحسب الوكالة، ما إذا كانت دول الخليج تريد حتى حضور القمة التي تتطلب من القادة، الذين قضوا الأشهر الثمانية الأخيرة في الضغط على قطر، أن ينحوا كل ذلك جانبًا.

وحسب ما تنقل الوكالة عن مسؤولين أميركيين، وآخرين مطلعين على الموقف، فإنه "بالرغم من أن البيت الأبيض يعلق آمالا على القمة، فهو يبلغ دول الخليج أنه لا مغزى من عقدها طالما ظلت الدول المتناحرة بعيدة عن مسار المحادثات".

وأضاف المسؤولون أنفسهم أن "ثمة مخاوف أيضًا من أن يؤدي عقد القمة والأزمة لا تزال مستعرة إلى مأساة يكون مردودها سيئًا على مضيفها ترامب".

وتنقل الوكالة عن مسؤولين آخرين، أيضًا، أن "الولايات المتحدة طرحت مقترحًا يقضي بأن تنهي دول الخليج الحصار الجوي المفروض على قطر، والذي حال دون هبوط الرحلات الجوية الخليجية في مطارات باقي الدول أو استخدام مجالها الجوي".

وفي المقابل، يقول مسؤول سعودي للوكالة، طلب عدم ذكر اسمه، إن تصور ضغط الولايات المتحدة على السعودية لإنهاء الأزمة لإفساح الطريق أمام عقد القمة، "خاطئ"، مضيفين أن قادة كلا البلدين "حريصون على مواصلة التعاون بين بلدينا ودول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة".

ومن المقرر أن ترسل إدارة ترامب كلًّا من مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الخليج، والجنرال المتقاعد، أنتوني زيني، للمنطقة من أجل عقد اجتماعات مع مسؤولي الدول المعنية بالأزمة الخليجية.

يديعوت أحرنوت: ترامب يريد انشاء دولة فلسطينية على حدود 67 بشرط ؟!

أمد/ تل أبيب: 2\3\2018

أكدت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب لا يمانع في الاعتراف بدولة فلسطينية، لكنه وضع شرطا وحيدا.

وقالت الصحيفة العبرية عبر موقعها الإلكتروني اليوم الجمعة، إنّ ضغوط كبيرة مورست من قبل الدول الأوروبية على الرئيس الأميركي خلال الفترة الأخيرة للاعتراف بدولة فلسطينية على حدود 67، وان تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

وبحسب الصحيفة فإن ترامب يوافق على طلب الأوروبيين بإقامة دولة فلسطينية، ولكن بشرط ألا تكون القدس عاصمة لها.

وأشارت إلى، أن الفلسطينيين كثفوا جهودهم لإقناع الأوروبيين بالتدخل في عملية السلام، ونجحوا في ذلك.

المساعدات العسكرية الأميركية للشرق الأوسط... من أجل استقراره

واشنطن ـ أحمد الأمين العربي الجديد 3\3\2018

دائماً ما كان ملف المساعدات الأمنية الأميركية للمنطقة العربية أو التي تسمى بالشرق الأوسط في غاية الأهمية، حسبما أكد كبير المستشارين في مكتب الشؤون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية الأميركية لي ليتزنبرغر، معتبراً أن "المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لحلفائها في المنطقة مهمة لاستقرارها، ومن أجل مواجهة المخاطر التي تشكلها التنظيمات الإرهابية والتهديدات الإيرانية"، وأشار إلى أن "المساعدات الأمنية الأميركية يجب أن تخدم أهداف السياسة الخارجية الأميركية".

وجاء كلام المسؤول الأميركي خلال ندوة نظمها "معهد الشرق الأوسط في واشنطن" بعنوان "إعادة تقييم المساعدات الأمنية الأميركية في الشرق الأوسط"، شارك فيها كل من السفيرة الأميركية السابقة في باكستان، ويندي تشامبرلين، والباحثة في مركز كارنيغي، ميشال دوون، ومارا كارلن من معهد بروكينغز، وجاستن راينولد من "كوهين غروب" وبلال صعب من "معهد الشرق الأوسط" وقد أدارت الندوة مراسلة صحيفة "واشنطن بوست"، ميسي راين.

وأشار المسؤول في وزارة الخارجية الأميركية إلى أن "وزير الخارجية ريكس تيلرسون، يراجع مع وزير الدفاع جيمس ماتيس، برامج المساعدات الأمنية الأميركية لعدد من دول المنطقة، كي تكون تلك المساعدات في خدمة أهداف السياسة الخارجية الأميركية".

كما لفت المسؤول الأميركي إلى أنه "تمّت مراجعة المساعدات الأمنية الأميركية لكل من باكستان ومصر والسلطة الفلسطينية، في سياق إعادة تصويب أهداف تلك المساعدات"، فيما أشاد بـ"النتائج الايجابية التي حققها برنامج المساعدات العسكرية والأمنية الأميركية للجيش اللبناني، الذي تمكن بفضل المساعدة الأميركية من القيام الصيف الماضي بحملة عسكرية على الحدود مع سورية أدت إلى طرد داعش والتنظيمات الارهابية الأخرى إلى خارج الحدود اللبنانية".

وكشف ليتزنبرغر أن "المساعدات العسكرية الأميركية، التي بلغت نحو مليار ونصف المليار دولار في السنوات الماضية للبنان، لاقت استحساناً كبيراً من اللبنانيين، وأوصلت رسالة لحزب الله وايران مفادها بأن الجيش اللبناني قادر على حماية الأراضي اللبنانية وفرض الأمن والاستقرار في لبنان".

من جهتها انتقدت الباحثة مارا كارلن، التي سبق أن عملت في برنامج المساعدات الأمنية الأميركية للجيش اللبناني، ما سمته "غياب البعد السياسي عن المساعدات الأميركية وتحوّلها إلى مساعدات تقنية". وأضافت أن "المساعدات العسكرية للجيش اللبناني لا تهدف إلى دفعه الى مواجهة عسكرية مع حزب الله، الذي ما زال أقوى بكثير في العدد والعتاد والتنظيم"، متسائلة عما "إذا كان لدى الولايات المتحدة رؤية سياسية واضحة لما تريده من المساعدات العسكرية إلى دول الشرق الأوسط". وأشارت إلى "التخبط الأميركي في سورية وعلاقات واشنطن مع مليشيات وأطراف متضاربة الاتجاهات والمصالح".

ورأى الباحث في مركز بروكينغز بلال صعب، أن "المساعدات العسكرية الأميركية للدول العربية، يجب أن تكون في صلب رؤية سياسية أميركية شاملة للشرق الأوسط"، فيما استعرضت الباحثة ميشيل دوون المتخصصة بالشؤون المصرية قضية المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى مصر، وقالت إن "على الإدارة الأميركية أن تأخذ بعين الاعتبار في مراجعتها للمساعدات، أن الأمور تغيرت بعد الانقلاب العسكري (2013)، وأن تراقب السجل السيئ لنظام عبد الفتاح السيسي في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى العلاقات المشبوهة مع كوريا الشمالية وقيامه بدعم قوات خليفة حفتر في ليبيا".

وانتقدت الباحثة الأميركية، التي أصدرت أخيراً كتاباً عن الربيع العربي، استخدام الجيش المصري أسلحة أميركية في حملته العسكرية في سيناء ذهب ضحيتها مدنيون. كما دعت إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى "وقف تسليح السعودية التي تستخدم مقاتلات أف 16 الأميركية في قصف أهداف مدنية في اليمن وتسببت بأزمة إنسانية خطيرة دون تحقيق أي هدف سياسي".

"الصفقة" مجرد ورقة ترامبية

برهوم جرايسي الغد الأردنية 3\3\2018

تعددت التقارير الصحفية في وسائل إعلام أميركية وغيرها، حول ملامح ما يسمى بـ "صفقة القرن"، التي تعدها إدارة الرئيس دونالد ترامب، "لحل" القضية الفلسطينية. وتعددت أيضا التصريحات الأميركية التي تدّعي أن ما ينشر "ليس دقيقا"، ولكن لم يظهر نفي جارف، ما يعني أن ما ينشر يشكل أساسا لما سيكون، وفي حال كان أصلا. والعنوان الأبرز لكل تلك الملامح، أنها "صفقة" مطابقة لما طرحه بنيامين نتنياهو في ما عُرف بـ "خطاب بار إيلان"، في حزيران (يونيو) 2009. بمعنى أن ترامب يعرض على الشعب الفلسطيني مجرد شبه كيان ممسوخ فاقد السيادة، في حين أن قضية اللاجئين تصبح "زائدة" للحديث عنها.

وآخر ما سمعناه قبل أيام قليلة، هو أن الخطة تدعو إلى ضم كل المستوطنات على الأرض، مع استثناءات هامشية. وأن تكون "الدولة الفلسطينية" منزوعة السلاح، ولا سيطرة لها على حدود الضفة من الجهات الأربع، في حين أن جيش الاحتلال والمستوطنات سيستمرون في التواجد في منطقة غور الأردن. ومؤكد بموجب هذه العقلية، سيكون قطاع غزة فاقد السيطرة على حدوده البرية مع باقي مناطق فلسطين، ومحاصر من البحر أيضا، وفي هذه الحالة لا حديث عن الأجواء.

أما القدس، فقد كان "تمايز" في التقارير، منها ما أبقى كل القدس المحتلة منذ العام 1967 تحت سيطرة الاحتلال، ومنها ما ادعى أن الخطة تدعو إلى انسحاب من ضواحٍ فلسطينية، ولكن لا حديث اطلاقا عن جوهرة التاج، البلدة القديمة، والأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية. ويتم استكمال هذه التفاصيل، بشطب كلي لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، فلسطين التاريخية، مع طلب توطينهم حيث هم، ودفع تعويضات لهم.

وعلى الرغم من أن الحديث هنا عن تقارير صحفية، إلا أن طابع إدارة دونالد ترامب، والشخصيات المركزية العاملة بشأن القضية الفلسطينية، تؤكد مسبقا أنه لا يمكن لهذه الإدارة أن تعرض أكثر مما هو مطروح هنا، ولربما قد نسمع أسوأ. وقرار الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، يؤكد هذه السياسة. كما أن تقديم موعد نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، بأكثر من عام ونصف العام، واختيار تاريخ استفزازي خطير للشعب الفلسطيني، يؤكد أن هذه الإدارة ليس فقط تتماشى مع اليمين الاستيطاني الصهيوني

المتطرف، بل أيضا تخدم أهدافه الحزبية، من باب أن الإسراع في نقل السفارة، جاء لدعم بنيامين نتنياهو في هذا الوقت بالذات، وتسليمه مكتسبات سياسية أخرى امام جمهوره.

يَعرف مبلورو الورقة الأميركية هذه، ومثلهم ساسة الحُكم الصهيوني، أنهم لن يجدوا فلسطينيا واحدا، على استعداد حتى للالتفات لمثل هذه الخطة، التي من نسجها، قرأ جيدا خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان (قرب تل ابيب) في شهر حزيران 2009، ونسخه مع تعديلات هامشية جدا، ليعرضه كخطة باسم ترامب، وتُسجل على اسمه.

ولكن في ذات الوقت، فإنه في حال تم عرض ورقة ترامب هذه، فإننا سنشهد مسرحيات "بكائية" لدى عصابات المستوطنين، وقد يظهر نتنياهو في استعراض "آلام"، بسبب "التنازل" عن "أجزاء من وطن اليهود". وعلى أساس تلك الزوبعات الصهيونية، سنرى حملة تسويق، وكأن خطة ترامب "جديرة بالاطلاع والفحص"، ولربما أن الإدارة تكون قد أعدت جانبا، تعديلات تافهة، لتظهر وكأنها تتراجع أمام الفلسطينيين، ولكن كل هذا لن يأتي بشيء.

إن المشروع الوطني الفلسطيني القائم على "حل الدولتين" والعودة، هو مشروع الحد الأدنى من الأدنى، وبات يحظى بشبه اجماع بين القوى والفصائل الفلسطينية، كما يَرِد هذا في البيانات السياسية والتصريحات. ولكن هذا لا يكفي، بل المطلوب هو دعم شعبي فصائلي واضح، لموقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الرافض مسبقا للخطة الترامبية، وأن لا يكون الموقف مرافقا لمماحكات بحسابات حزبية فصائلية.

إن الصهاينة ومعهم إدارة ترامب، يراهنون على الأزمة الفلسطينية الداخلية، بما تسببه من ضعف مكانة القضية الفلسطينية على أجندة الرأي العام العالمي. وقد حان منذ وقت طويل جدا، الخروج من هذه الأزمة، بضمان علوية المشروع الوطني الفلسطيني، ومكانة منظمة التحرير ووحدتها بعد تعزيزها، على أي اعتبارات حزبية أخرى.

الصين.. وليست روسيا

محمد المنشاوي الشروق المصرية 2\3\2018

يتغنى الكثير من الخبراء والمحللين الاستراتيجيين العرب والمصريين بما يرونه عودة قوية للدور والنفوذ والقوة الروسية للمنطقة العربية، ويرون أن التحركات الروسية تقف ندا للنفوذ الأمريكى. يحلمون بعودة عصر قديم انتهى باختفاء الاتحاد السوفيتى، لم يستطيعوا بعد التخلص من أفكار القرن العشرين والنظر للغد ولمستقبل القرن الحادى والعشرين الذى لا تلعب فيه روسيا دورا كبيرا. ووفرت الأزمة السورية والحرب الأهلية المستمرة هناك وتوسع الدور الروسى وسيطرته على نظام بشار الأسد ما يرونه بصيص أمل لهم فى مواجهة السياسات الأمريكية الظالمة. إلا أن الواقع العالمى أكثر تعقيدا مما تعكسه الأزمة السورية التى لا تلعب فيها الصين دورا مهما، ويشهد الواقع العالمى المتغير صراعا حاميا ومنافسة مستعرة لا تحدث بين روسيا وأمريكا، بل بين أمريكا والصين.

روسيا دولة فقيرة، ومثلها مثل الدول الخليجية فى اعتماد اقتصادها شبه الكامل على ما تجود به أراضيها من غاز طبيعى وبترول، إضافة لمواد خام أخرى. وإلى جانب موارد أراضيها، لا تملك روسيا إلا صناعاتها العسكرية المتطورة بسبب إرث القاعدة الصناعية السوفيتية التى ورثتها وتصدر منها للعديد من أقاليم العالم الثالث. وعلى الرغم من ضخامة مصادر الطاقة والصناعات العسكرية، فإن روسيا لا تستطيع أن تتواجد ضمن قائمة الاقتصاديات الكبرى التى يتربع على قمتها الولايات المتحدة بناتج قومى إجمالى يقترب هذا العام من 20 تريليون دولار، ويليها الاقتصاد الصينى بما يقرب من 12 تريليون دولار طبقا لبيانات صندوق النقد الدولى. فى حين تلى أمريكا والصين بفاصل واسع دول باعدت بينهما وبين روسيا التى تجىء فى المركز الثانى عشر ويسبقها كل من اليابان وألمانيا وفرنسا والهند وبريطانيا وإيطاليا والبرازيل وكندا وكوريا الجنوبية. ولا يتعدى الناتج الإجمالى لروسيا رقم 1.5 تريليون دولار، وهو رقم شديد التواضع مقارنة بالصين وأمريكا.

***

تضمنت استراتيجية الأمن القومى الأمريكى التى نشرها البيت الأبيض قبل نهاية عام 2017 ثلاثة تهديدات كبيرة على الولايات المتحدة، من ضمنها طموحات روسيا والصين. واعتبرت واشنطن الدولتين منافستين رئيسيتين لها على الساحة الدولية بسبب تنامى تأثيرهما الجيوستراتيجى، إلا أن طبيعة المنافسة

تختلف جذريا بين الدولتين. روسيا تلعب دورا تخريبيا معوقا لمصالح واشنطن وحلفائها سواء فى أوكرانيا أو أوروبا الغربية أو ضد وحدة حلف الناتو أو لإضعاف المؤسسات الأوروبية، وظهر هذا واضحا فى سلاح الحرب المعلوماتية التى تتدخل بها روسيا فى الانتخابات الأوروبية والأمريكية. لكن لا تخشى واشنطن أن تقدم موسكو نموذجا بديلا يحتذى به، أو تخشى أن تزاحمها موسكو على سلم معايير التقدم الحديث.

وعلى العكس من ذلك، ترى واشنطن أن الصين تقترب وتصمم على مزاحمتها على سلم الريادة العالمى تكنولوجيا واقتصاديا وربما عسكريا. نجحت الصين ذات المليار وثلاثمائة مليون نسمة والتى تعرف تنوعات عرقية وإثنية لا تحصى، أن تخلق كيانا مستقرا سياسيا، يحقق نموا اقتصاديا لم يقل عن 7% خلال العقد الأخير، أصبحت أكبر مستورد لمصادر الطاقة والمواد الخام لحاجتها الكبيرة فى القطاعات الصناعية والاستهلاكية. وطبقا لبيانات حكومية، فقد أنفقت الصين 279 مليار دولار على الأبحاث والتطوير فى العام الماضى بزيادة 14% عن العام السابق لها، ولا يسبق الصين إلا الولايات المتحدة فى هذا المجال. أما المجالات الأخرى التى تقيس تقدم الدول حاليا وفى المستقبل القريب فنحن نشهد سباقا غير مسبوق فى سرعته وطبيعته بينهما فى مجالات مثل الذكاء الاصطناعى، أو تصميم روبوتات تقوم بالكثير من المهام الإنسانية وغير الإنسانية. ولا يمر يوم واحد بدون حدوث تطور فى هذه المجالات، ولا يمر يوم دون أن تعرض صحف أمريكية أخبار عن صناعات وابتكارات الصين فى هذا المجالات الحيوية.

***

شهد شهر مايو الماضى حدثا تاريخيا شديد الأهمية إذ دشنت الصين رسميا مبادرة «الحزام والطريق» لإحياء طريق الحرير التاريخى بصورة معاصرة تنفق خلالها بكين تريليونات الدولارات فى استثمارات فى البنى التحتية فى عدة دول على طول طريق الحرير الذى يربطها بالقارة الأوروبية، إضافة لطريق آخر بحرى يصلها بأوروبا مرورا بقناة السويس. ولا يُقصد بالبنية التحتية ما يعرف عنها تقليديا من طرق وكبارى وأنفاق وشبكات كهرباء ومياه فقط، بل يمتد ليشمل طريق حرير رقميا يضمن التأسيس لطرق رقمية سريعة Super digital Highways وتهدف الصين للتأسيس لشبكة أكثر قوة من الشراكات مع الدول المختلفة، والدفع باتجاه إنشاء نظام دولى أكثر عدلا وعقلانية، لكن بالطبع هناك مساحة للمصالح الاستراتيجية للصين ولغيرها من الدول المشاركة. وشارك فى مراسم التأسيس لهذه المبادرة قادة أكثر من ستين دولة منها روسيا التى مثلها الرئيس فلاديمير بوتين.

***

ولا يرتبط الصعود الصينى فقط بما تقوم به الصين من جانبها، بل يمتد ليشمل التدهور الذى تشهده نماذج الديمقراطيات الغربية لأسباب مختلفة. لا ينكر أحد أن هناك ردة ديمقراطية ليبرالية تشهدها المجتمعات الأوروبية والأمريكية، يكفى أن نذكر حالة انتخاب دونالد ترامب وأسلوبه فى الحكم، وهذا لا يقتصر عليه، فهناك نمط حكم أوتوقراطى غير ليبرالى يمتد ليشمل قادة منتخبين بحرية فى تركيا وبولندا والمجر والهند وإسرائيل، ناهيك عن الدول العربية وروسيا. من هنا كان من السهولة أن تدافع الصحف الصينية عن قرار الحزب الشيوعى قبل أيام والمتعلق بإلغاء الحد الأقصى لعدد الولايات الرئاسية أمام الرئيس شى جين بينج من خلال اقتراح تعديل دستورى يلغى الحد الأقصى المحدد بولايتين للرئيس وهو ما يفسح المجال أمام شى للبقاء على رأس الصين مدى الحياة. عناوين الصحف جاءت على شاكلة أن القرار «أملته الحاجة لدفع نظام الحزب وقيادة الدولة لحد الكمال»، أو أن الاقتراح من شأنه «ضخ أفكار ومفاهيم جديدة حول الوجهة الذى تسير إليها البلاد» أو أن «التعديل الدستورى يستجيب لعهد جديد».

نعم تمثل الصين تحديا حضاريا كبيرا للغرب وللنموذج الأمريكى، لكن لا يقلق أغلبية الأمريكيين أن يتخطى الاقتصاد الصينى نظيره الأمريكى، أو أن تصبح أمريكا رقم اثنين خلف الصين، خاصة مع إدراكهم بتكامل الاقتصاديات الكبرى المتقدمة واعتمادها على بعضها البعض مع تلاشى احتمالات بديل الصراع المسلح بينهما، يقلق الأمريكيين أكثر ما وصل إليه نظامهم السياسى ولا يلومون فى ذلك إلا أنفسهم.

* محمد المنشاوي كاتب صحفي متخصص في الشئون الأمريكية، يكتب من واشنطن

روسيا تقود الإبادة في الغوطة أم يقودها الأسد والإيرانيون؟

عبد الوهاب بدرخان الحياة 2\3\2018

كانت معضلة روسيا في مجلس الأمن أن الدول الكبرى عرضت عليها «قراراً إنسانياً» ولم تعرض عليها شيئاً آخر يشجعها على «شرائه». قالوا لموسكو أنهم يعوّلون على «ضميرها»، ولمّا لم تعرف عما يتحدّثون فإنها لم تجد أمامها «صفقة» تستوقفها، ولما زادوا الضغوط زادت الشروط للتخلّص من أي مسؤولية والتزامات. فكان لهم القرار الذي جهدوا للحصول عليه حفاظاً على ماء الوجه، وكان لروسيا ما أرادت، أي لا شيء يتغيّر، فهي لم تتدخّل في سورية لتبرهن إنسانيتها بل لتساوم الأميركيين والأوروبيين على ملفات أخرى ليس بينها الشأن الإنساني. منذ ما قبل الغارة الأولى لمقاتلاتها وهي تقترح هذه المساومة، لكنها لم تلقَ من الآخرين سوى آذان صماء. كلّما أوغلت روسيا في الجرائم ارتفعت أصواتهم لتوبيخها وشيطنتها في مجلس الأمن، وكلّما فعلوا ذلك تيقنت بأنها تفعل الصواب، فإمّا أن يرضخوا ويلبّوا توقّعاتها وإمّا أن تعاود لاحقاً وضعهم أمام عجزهم، فهي غير معنية بـ «القانون الإنساني الدولي» وغير قلقة على سمعتها بالتالي فهي لا تجزع إذا شهروه في وجهها، بل تعتبرهم شركاء لها في قتل الشعب السوري.

لا تزال أطراف «المجتمع الدولي» تعامل روسيا باعتبارها دولةً كبرى ملتزمة القانون الدولي، وعلى هذا الأساس تطالبها بأن تحترم – في الأقل – التزامات أعلنتها هي نفسها بالنسبة إلى سورية. لكن روسيا لا ترى سوى الولايات المتحدة وتعتبرها مساوية لها أو متفوّقة عليها في عدم احترام القانون الدولي. وإذا كانت موسكو اضطرّت للموافقة شكلياً على القرار المعدّل لمجلس الأمن فإن لعبة توزيع الأدوار في سورية أخرجت إيران من الكواليس لتصبح طرفاً علنياً يؤكّد أنه ونظام بشّار الأسد يرفضان أي هدنة، في الغوطة الشرقية أو في سواها. لا بدّ من أن الروس استحسنوا هذه الخطوة لأنها توضح حقيقة موقفهم، إذ لم تعد هناك فوارق بينهم وبين الإيرانيين والأسديين وباتوا متوجّهين جميعاً نحو «الحل العسكري». وما اكتفى المندوب الروسي في مجلس الأمن بقوله تلميحاً تكفّل مندوب الأسد بتوضيحه للمتسائلين، فـ «الغوطة، نعم، ستكون حلب الثانية، وإدلب ستكون حلب الثانية أيضاً»، وفق ما قال.

هذه هي خريطة الطريق للشهور المقبلة، ولم تكن هناك أي خريطة سواها، لكن انعدام الخيارات لدى الأطراف الأخرى جعلها تأخذ بالأوهام التي نثرتها موسكو تارةً عن حل سياسي وطوراً عن «مناطق خفض التصعيد». ولعل الوهم الأكبر أن تلك الأطراف لا تزال تُوصف بأنها «تدعم المعارضة»، إنها تستخدمها

أو بالأحرى لا تحسن استخدامها في مواجهة مع روسيا وإيران. أما «الحل السياسي» الروسي فقد فشل، وما كان له أن ينجح في أي حال، هذا إذا افترضنا أنه وُجد أصلاً. فلا أصحابه الروس عملوا عليه بجدّية وواقعية، ولا الحليفان الإيراني والأسدي ساعداهم بل بذلا كل شيء لإفشاله، لأنهما منذ إسقاط شرق حلب دأبا على المطالبة باستكمال الحسم العسكري، لكن الروس فضّلوا آنذاك اجتذاب تركيا إلى محورهم على استجابة رغبة الحليفين. ثم إن الأولوية كانت حينذاك لمنافسة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على ضرب «داعش» وطرده من مناطق سيطرته، وفي المقابل، أسّس الروس مسار آستانة للدول الثلاث «الضامنة» بأجندة خفية/ علنية مفادها: احتواء الفصائل المقاتلة ضد النظام، استخدامها لنسف مسار جنيف وبلورة حل سياسي معها خارج المفاوضات، وترتيب «مصالحة» ما بينها وبين النظام...

كانت تلك تركيبة غبيّة أثبت طابخوها ومروّجوها أنهم لا يعرفون جيداً أيّاً من المعارضة وفصائلها أو النظام وميليشياته، أو يعرفونهم لكن الغطرسة الروسية جعلتهم يواصلون تصديق الكذبة، إلى أن صُدمت موسكو بالفخ الذي نُصب لها في «حوار سوتشي»، إذ أرسل النظام ما يقرب من ألف ومئتي مشارك بينهم نحو عشرون ممن ليسوا «شبيحة» ولم يكن عددٌ منهم راغباً في الذهاب لكنه أُرغم. حتى الآن لا يزال أحدهم مذهولاً بما حدث له، إذ يقول أنه لم يعرف يوماً معنى «سقط المتاع» إلى أن رأى بعينيه «الرفاق» الآخرين في الرحلة. فالمفروض أنه وإياهم من الموالين للنظام، وهو يؤكّد ذلك، لكنه لم يستطع أن يفهم كيف يُرسل أناساً بمواصفات مريبة شخصياً ومعيبة اجتماعياً إلا بأن النظام كان في الوقع يستهزئ بالمؤتمر وبفكرته وأهدافه.

بالطبع، تلاشت كل قيمة سياسية لمؤتمر سوتشي، إذ اضطرّت موسكو لتسليم «نتائجه» إلى ستيفان دي ميستورا الذي لا يعرف كيف يدمج «اللجنة الدستورية» المقترحة بصيغة جنيف، ولعل رفضها من جانب النظام يساعده على تجاهلها، فالنظام لا يحبّذ أي لجنة لا يشكّلها بنفسه. لكن المرارة لا تزال في حلق موسكو، بل انعكست لاحقاً على خياراتها الثأرية، بعدما أُسقطت طائرتها «سوخوي 25» فوق إدلب وتعرّض مرتزقتها لمذبحة في دير الزور. وقبل ذلك، كانت «سوتشي» كلّفت الروس «صفقة عفرين» مع الأتراك، وهي ما قلب المقاييس عند النظام والإيرانيين ودفعهم عمليّاً إلى إظهار ما يشبه التحدّي لموسكو، خصوصاً في إصرارهم على إرسال ميليشيات إيرانية (تابعة للنظام!) إلى عفرين، ثم في الإصرار على

إقحام الفوعة وكفريا في التعديلات على قرار الهدنة (من أجل الغوطة)، فالإيرانيون يتصرّفون بالبلدتين (خلافاً لإرادة أهلهما الشيعة) في كل مساوماتهم من الزبداني إلى عفرين والغوطة.

لكن «التحدّي» قفز إلى العلن بعدما لاحظ الإيرانيون والنظام أن ثمة اختلالاً في التخطيط الروسي في مواجهة ما يثبّته الأميركيون من وقائع على الأرض، تحديداً في شمال شرقي سورية، وما يوشك الأتراك على إحرازه في غرب الفرات. وقد لاحظت طهران ودمشق أن هناك تمايزاً بين عسكر موسكو وسياسييها، فعلى رغم أن القرار لفلاديمير بوتين الذي عهد بالملف إلى المستوى العسكري إلا أن المستوى السياسي يسترشد أيضاً بالخط الذي رسمه لهم بوتين نفسه. وفي الفترة الأخيرة، بعد مؤتمر سوتشي وما تلاه، انزعج سياسيو موسكو من اللهجة التصعيدية لدمشق، إذ لم تعد ترضى بأقلّ من «استكمال النصر العسكري» ولم تعد تقبل بالقرار 2254 أساساً لأي حلّ، وهو ما حاضرت به بثينة شعبان، مستشارة الأسد، في «منتدى فالداي»، وهي كانت استُثيرت بمغادرة سيرغي لافروف القاعة برفقة زميله محمد جواد ظريف مع شروعها بمداخلتها.

لكن سياسيي موسكو أدركوا أن القيادة تدعم معركة الغوطة الشرقية، بدليل النسبة الكبيرة من الانسجام بين النظام وقاعدة حميميم في إدارة المعركة سواء بدفع سهيل الحسن إلى قيادتها أو بإفشال التفاوض مع الفصائل لتبرير إشعالها، لأن الهدف بات القضاء على المقاتلين في الغوطة تمهيداً لإسقاطها. وكان واضحاً من تعليقات المندوب الروسي في مجلس الأمن أن المطلوب كسب الوقت لا أكثر، وأن أي قرار حتى بموافقة موسكو لا يعني أن الهدنة ستكون نافذة. والواقع أنها لم تحترم إطلاقاً، بل تكرّر استخدام غاز الكلورين في يومها الأول من قبيل تأكيد النيات. وعلى الرغم أن ممثلين لـ «جيش الإسلام» و «أحرار الشام» شاركوا في اجتماعات آستانة، وأن «هدنات» عدة تمّ التفاوض عليها سابقاً بين الروس وممثلين عن «فيلق الرحمن»، إلا أن مقتضيات الحسم جعلت موسكو تعتبر هذه الفصائل مستهدفة جميعاً بسبب تعاونها مع «هيئة تحرير الشام – جبهة النصرة سابقاً»، فالأخيرة مصنّفة إرهابية وتُستخدم ذريعة لاستهداف الغوطة، علماً أن مواقعها هي الأقل عرضة للقصف الجوي والمدفعي.

لا يريد النظام استعادة أي منطقة مع أهلها، لذلك يفضّل إنزال الدمار الشامل بها وجعلها أرضاً محروقة ليضمن تفريغها من السكان وتسليمها إلى الإيرانيين ليستولوا على «أملاك الغائبين». ليس في الغوطة مقاتلون أجانب ولا لاجئون أو غرباء، فجميع الـ400 ألف الذين بقوا فيها هم من أهلها ويملكون بيوتهم

وأراضيهم، لذلك فإن مطاردة المدنيين وضرب المستشفيات والأسواق والأحياء السكنية تعني أن «الحسم العسكري» الذي يسعى إليه الثلاثي الإجرامي، الروسي – الإيراني – الأسدي، هو قرار مسبق بالإبادة الجماعية لأهل الغوطة.

ريتشارد هاس.. ملامح عصر الفوضى

إميل أمين الاتحاد 3\3\2018

لعل «ريتشارد هاس» يبقى أحد أنضر العقول الأميركية التي قُدر لها أن تستشرف تغيرات الأوضاع وتبدلات الطباع السياسية حول العالم، وهو المفكر والمنظر، الدبلوماسي والكاتب الرصين، ورئيس مجلس العلاقات الخارجية الأميركي السابق، أحد أهم مراكز التفكير في الولايات المتحدة الأميركية. في عام 2005 أصدر «هاس» كتابه «الفرصة»، ووقتها كانت الولايات المتحدة لا تزال تعيش مغامراتها في أفغانستان والعراق، سائرة على درب «المحافظين الجدد» ووثيقتهم الشهيرة (PNAC)، والتي بلورها غلاتهم عام 1997، وهي تدعو باختصار غير مخلٍ إلى بسط السيطرة ومد النفوذ الأميركي على سائر أرجاء المعمورة.

في كتابه «الفرصة» كان «هاس» يشير على الأميركيين نخبة وعواماً، بضرورة ملحة وحاجة يقينية إلى تحقيق التعاون والتكامل الدوليين، انطلاقاً من فرضية القوة المفرطة لدى واشنطن، وإنْ رأى أنها ستبقى قوة ناقصة إن مضى الأميركيون بمفردهم حول العالم، فالمجابهات الدولية تحتاج إلى شراكات وقوى مجتمعية للتغلب على النوازل.

في ذلك الوقت ذهب «هاس» إلى أنه لا ينبغي على الأميركيين انتظار حدوث الأزمة القادمة، بل عليهم الجلوس مع قوى العالم الكبرى كالصين واليابان وأوروبا، علاوة على الهند ورسيا، وإلى حد ما البرازيل وإندونيسيا وجنوب أفريقيا للتشاور، وتحديد قواعد عمل مشتركة للعالم.

غير أن الحقيقة التي يتذكرها القاصي والداني هي أن إدارة جورج بوش الابن مضت وراء الهواجس العقائدية المغشوشة، عطفاً على السير في ركاب أصحاب المجمع الصناعي العسكري الأميركي، الحاكم الحقيقي للبلاد، لتنتهي الولاية الثانية لبوش الابن، من دون أدنى التفاتة لنصائح «هاس»، ما كلف الإمبراطورية الأميركية المنفلتة «والتعبير للمؤرخ الأميركي الكبير «بول كيندي» ما يمكن أن نسميه «تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة»، بحسب علم الاقتصاد، وقد كان من جراء ذلك أن ترتبت حقائق عدة، نذكر البعض منها:

** بداية لن يصبح القرن الحادي والعشرون قرناً أميركياً بامتياز، حسب شهوة قلب «المحافظين الأميركيين»، كما أنه لن يضحى قرن القطب الواحد، بل زمن الأقطاب المتعددة، وبهذا ينتهي «النظام

العالمي الجديد»، الذي بشر به جورج بوش الأب غداة انهيار الاتحاد السوفييتي أوائل تسعينات القرن الماضي.

** مبكراً لفت «هاس» النظر إلى أن النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط سوف يتقلص، وإنْ احتفظت واشنطن بدرجة ما، لكنها لن تبقى سيدة المنطقة كما كانت الحال من قبل، وقد نبه إلى أن لاعبين آخرين سيظهرون ويظاهرون على الدور الأميركي، ما نراه الآن من دور روسي متنامٍ بالفعل، عطفاً على دور صيني يتخفى ويتدثر في عباءة المشروعات الاقتصادية.

**كان «هاس» أول من حذر من خطر الإسلام السياسي الذي سيسد الفراغ الثقافي والسياسي السائد في العالم العربي على نحو مطرد، وقال إنه سيشكل مؤسسة لسياسات غالبية سكان المنطقة، فالقومية العربية والاشتراكية أصبحتا من الماضي، والديمقراطية تنتمي إلى المستقبل المنظور في أفضل الأحوال، ولعل السؤال ما الذي يدعونا الآن لنعيد قراءة أوراق ريتشارد هاس من جديد؟

بلا شك كتابه الجديد المعنون «عالم تكتنفه الفوضى: السياسة الخارجية الأميركية وأزمة النظام». يقدم لنا «هاس» رؤية مخيفة عن عالم تهتز فيه وضعية الولايات المتحدة، مع تبعات واستحقاقات هذا الاهتزاز على مناحي الحياة الدولية كافة، ويجمل رؤيته في عبارة تحتاج إلى فحص وتمحيص شديدين: «لم يعد النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة قابلاً للاستمرار بعد انهيار أركانه الأساسية»، ما يعني أن البنية الهيكلية للسياسات الدولية ما بعد العالمية الثانية، وطوال عقود الحرب الباردة، قد أسدل من حولها الستار، وأن العالم يعيش الآن بداية ما يطلق عليه «عصر الفوضى» الذي تسوده التهديدات والتحولات السريعة وغير المتوقعة. هل شارك رؤساء أميركا بعد بوش الابن في الوصول إلى هذا المصير السوداوي للعالم بحسب «هاس»؟

يمكن القطع بأن باراك أوباما، الذي خدع العالم برؤيته عن الأمل والتجرؤ عليه، قد لعب دوراً واضحاً في التهيئة لعصر الفوضى عبر سياساته الإحجامية، عندما كان الأمر يتطلب إقداماً، وقد رآه العالم مؤمناً بنظرية القيادة من خلف الكواليس، وترك الكثير جداً من فراغات القوي ملأها بإقدام وجسارة فلاديمير بوتين، أما عن دوره في إحداث إرباك دولي بتحالفاته العلنية والسرية مع جماعات الإسلام السياسي خلال سنوات ما عرف بـ«الربيع العربي»، وإن كان ربيعاً مكذوباً، فحدث عنها ولا حرج، والعين تغنيك عن طلب الأثر أحياناً.

ومن أوباما إلى ترامب، نرى أميركا في حيازة رجل ينادي بالانعزالية بداية، ورفع شعار «أميركا أولاً»، ثم ومن دون ترتيب أو تبرير مسبق يكاد يجر بلاده إلى مواجهات ساخنة من أقصى الأرض إلى أقصاها، ضمن لا رؤية دولية تحكمه أو سياسات استرشادية تهديه سواء السبيل.

أفضل ما يقدمه «هاس» في عمله الجديد قرع أجراس الخطر من «الفوضى العالمية»، ولعل الشرق الأوسط مثال على تلك الفوضى، إذ لم تعد هناك قوة مركزية عالمية قادرة على ضبط الأداءات الدولية، عطفاً على اختلال موازين القوى مع ظهور أقطاب دولية جديدة، وإنْ كانت في إرهاصاتها الأولى، وتحول الحروب من حالة الجيوش النظامية إلى حروب الوكالة وعالم الميلشيات، ناهيك عن طاعون القرن أي الإرهاب، وتفاقم إشكالية الهجرة والمهاجرين، وأحوال المناخ المتغير، وانهيار الدول، وعجز النظم الديمقراطية.. عالم من الفوضى القاتلة ويخشى المرء من الأسوأ الذي لم يأت بعد.

سفير تركي سابق: 5 بلدان اتفقت خلال اجتماع سري على إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط

أمد/ موسكو: 3\3\2018

تحدث السفير التركي السابق لدى باريس وطرابلس، اولوتش اوزولكير، في لقاء مع وكالة "سبوتنيك" عن تفاصيل اجتماع سري، عقد يوم 11 كانون الثاني/ يناير في واشنطن، شاركت فيه 5 دول. وكشفت تلك المعلومات من قبل صحفيين فرنسيين تحت عنوان "Syrie Leaks" وفقا لسجلات السفير البريطاني أثناء الاجتماع.

ووفقا لأقوال السفير التركي إن ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية والأردن ناقشوا خلال الاجتماع تفاصيل إعادة رسم حدود الشرق الأوسط وتقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ ضمن إطار الاستراتيجية الشرق أوسطية الجديدة.

وقال اوزولكير إن تفاصيل الاجتماع السري كشفت للصحفيين بفضل سجلات السفير البريطاني. وتم الاتفاق حينها على عقد اجتماع جديد يوم 23 كانون الثاني/ يناير، ما يشير إلى الرغبة في جعل هذه الاجتماعات السرية لقاءات دورية.

ويتبين من السجلات، مناقشة فكرة جذب ممثلين عن مصر وألمانيا وتركيا للمشاركة في الاجتماع. ولكن اتضح أن ألمانيا لم ترسل ردا، بينما لم يتم إرسال دعوة لمصر. أما ما يتعلق بتركيا، فإن الدول المشاركة في الاجتماع كانت تشك حول الحاجة إلى دعوتها. وترى تلك الدول أن الصراع بين الأتراك والأكراد قد ينعكس سلبا على قرارات هذه المجموعة، حسبما قال السفير التركي.

ووفقا لأقوال السفير التركي السابق فإن المشاركين في الاجتماع اعترفوا بأن الولايات المتحدة تبحث باستمرار عن ذريعة للبقاء في سوريا والشرق الأوسط.

وقال الدبلوماسي التركي لـ"سبوتنيك" إن ممثل الولايات المتحدة أكد على ضرورة استمرار وجود القوات الأمريكية في سوريا، مشددا على أن أحد الأهداف الرئيسية لأمريكا هو منع التعزيز الجيوسياسي الإيراني في المنطقة.

وقد اعترف المشاركون في الاجتماع أن مشكلتهم الرئيسية هي الإجراءات الناجحة التي تتخذها روسيا ضمن إطار محادثات أستانا وسوتشي. وأكدوا على نية تخريبها. كما تعترف تلك البلدان بأنها تبحث عن سبل لإدراج "قوات سوريا الديمقراطية" في عملية جنيف.

وأشار المشاركون في الاجتماع إلى أنهم يتفهمون موقف أنقرة بشأن أكراد سوريا، إلا أن "قوات سوريا الديمقراطية" و"وحدات حماية الشعب" تشكل بالنسبة لهم أهمية أكبر.

وأعلن اوزولكير أن البلدان الخمسة المشاركة في الاجتماع تطرقت للحديث عن 4 قضايا عالمية: أولا، أكد ممثل الولايات المتحدة على أن إنتاج الأسلحة النووية الصغيرة قد يفتح الطريق أمام استخدامها في الصراعات الإقليمية. ثانيا، تم مناقشة "خارطة الطريق"، التي تنص على اتخاذ إجراءات ضد روسيا والدول الأخرى، التي تشكل خطرا على الناتو. ثالثا، تطرقت الأطراف للحديث عن احتمال زيادة عدد الهجمات الإسرائيلية على إيران مستقبلا. رابعا، تمت مناقشة المسألة الكردية ودورها في تفاقم التوتر في العلاقات بين أنقرة وواشنطن. وأشار إلى أن هذه العمليات تؤثر بشكل مباشر على الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

وأشار السفير التركي إلى أن الهدف الرئيس للبلدان المشاركة في الاجتماع هو إفشال محادثات أستانا وسوتشي حول التسوية السورية.

وقال إن المشاركين أشاروا إلى احتمال بدء حروب إيرانية إسرائيلية وتركية كردية ووضعوا خططا لتقسيم سوريا.

وأوضح أن مغزى ذلك يكمن في تجهيز بنية لصراعات جديدة بين الولايات المتحدة وروسيا. وستضطر حينها تركيا للاختيار، ويرجع ذلك إلى علاقاتها الوثيقة مع روسيا ودورها في محادثات أستانا.

ووفقا لأقوال اوزولكير فإن تصريحات المشاركين في الاجتماع تشير إلى إمكانية توسيع جغرافية الاشتباكات في الشرق الأوسط، لتطال تركيا، من خلال إشعال الاشتباكات بين تركيا والأكراد. وهذا يشير إلى أن الحالة في المنطقة ستصبح أكثر تعقيدا مستقبلا.

وأشار إلى أن الأحداث الجارية، المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة لا تقتصر على سوريا، ستنتشر في الشرق الأوسط.

وعلق الدبلوماسي التركي على الاجتماعات الثنائية، التي ستجري بين الولايات المتحدة وتركيا في آذار/مارس لتسوية العلاقات، قائلا إنها لن تحقق أي تقدم. ورجح احتمال التوقيع على اتفاق حول أراضي غرب الفرات.

بوتين: انهيار الاتحاد السوفيتي كارثة ولو استطعت لمنعته

موسكو – رويترز 3\3\2018

نقلت وكالات أنباء عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قوله، الجمعة، إنه كان سيمنع انهيار الاتحاد السوفيتي لو أتيحت له فرصة تغيير تاريخ روسيا الحديث.

وأدلى بوتين بهذه التصريحات قبل أسابيع من انتخابات تُجري في 18 مارس/ آذار، وتظهر استطلاعات للرأي أن من المتوقع أن يفوز فيها بسهولة. ومن المرجح أن تمس تصريحاته وترا حساسا لدى ملايين من كبار السن من الروس الذين يشعرون بحنين إلى الماضي.

وعندما سئل بوتين خلال لقاء مع أنصاره في مدينة كالينينجراد الروسية عن الحدث التاريخي الذي شهدته روسيا وكان يود تغييره، رد على الفور: "انهيار الاتحاد السوفيتي".

وكان بوتين يعمل في المخابرات الروسية (كيه.جي.بي) في العهد السوفيتي.

ووصف بوتين انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 بأنه "أكبر كارثة جيوسياسية" في القرن العشرين، خلال كلمة ألقاها في 2005، واستغل هزيمة الاتحاد السوفيتي لألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية؛ لإشعال النزعة الوطنية، والمساعدة في خلق شعور جديد بالكيان الروسي.

أوهام الحل الدولي

نضال محمد وتد العربي الجديد 3\3\2018

يبدو أنه لا حدود لقدرة السلطة الفلسطينية على مواصلة الاستسلام لأوهام الحل الدولي لإنهاء الاحتلال، في ظل الظروف الدولية الراهنة، وسط استعداد وموافقة عربيين لمسار "صفقة القرن" التي يعد لها الرئيس الأميركي دونالد ترامب. يعود السبب إلى ما قاله الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمام المجلس الثوري لحركة فتح في رام الله، بشأن عقد مؤتمر دولي تنبثق عنه آلية لإنعاش واستعادة المفاوضات وبث الحياة مجدداً في العملية السلمية، معتبراً أن "الآلية الدولية ستعمل على إطلاق مفاوضات جادة وحقيقية، بهدف الوصول إلى مبدأ حل الدولتين، لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967".

وتكمن المشكلة في خطاب الرئيس عباس وحديثه المفعم بالتفاؤل عن الآلية الدولية، في كون الأوضاع الدولية السائدة لا ترشح أي طرف دولي، على استعداد لخوض غمار مواجهة تتعدى التصريح الكلامي إلى الفعل على الأرض، مع الإدارة الأميركية برئاسة ترامب، لمحاولة جرّ هذه الإدارة أو الضغط عليها لتغيير موقفها المنحاز كلياً لإسرائيل لجهة اعتماد موقف يأخذ بالحقوق الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية.

فروسيا ليست في وارد مواجهة كهذه بفعل مصالحها المختلفة، فهي لا تريد تصعيد مواجهة مع البيت الأبيض على خلفية الملف الفلسطيني، في الوقت الذي تحاول فيه الوصول إلى تنسيق عالي المستوى في ملفات الخلاف مع البيت الأبيض، ومنها ملف أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، ومجال المناورة الواسع الذي يتيحه ترامب لها في سورية لدرجة تكريسها صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة، ما دامت تحفظ لإسرائيل حرية الحركة في الأجواء السورية.

والاتحاد الأوروبي الذي يعاني من ضربة الانسحاب البريطاني منه لا يرغب في التخلي عن الدعم الأميركي له في مواجهة الأخطار التي تشكلها روسيا، خصوصاً في ملف شبه جزيرة القرم وملفات الطاقة واستيراد الغاز من روسيا. والأمر ذاته ينطبق على الصين التي تواجه بدورها محاولات ترامب لضرب نشاطها الاقتصادي الدولي وتجارتها العابرة للقارات، ناهيك عن مشاكلها في جنوب شرق آسيا وفي شبه الجزيرة الكورية.

أما دول "الرباعية العربية": السعودية والإمارات ومصر والأردن، فهي تجاهر بتأييدها لخطة ترامب حتى قبل إعلانها رسمياً وقبل طرحها للتداول. ويعني هذا عملياً أن خطاب عباس الأخير وما سبقه في مجلس الأمن لن يبقى أكثر من حبر على ورق و"آمال" هي في واقع الحال أوهام حارقة.

تم بحمد الله